ما حمله المعربون من النصِّ القرآنيّ على وجهٍ ضَّعيفٍ في اللغة في كتب إعراب القرآن الكريم

- دراسة تحليليَّة -

بقلم الدكتورة

أسماء عطيَّة حامد أحمد

مدرس اللغويات، كليَّة الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات بسوهاج، جامعة الأزهر ، جمهورية مصر العربية مصر.

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م

الجزء الخامس (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

ما حمله المعربون من النصِّ القرآنيّ على وجهٍ ضَّعيفٍ في اللغة في كتب إعراب القرآن الكريم ـ دراسة تحليليَّة -

أسماء عطيَّة حامد أحمد

قسم اللغويات، كليَّة الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات بسوهاج، جامعة الأزهر الشريف، جمهورية مصر العربية مصر.

البريد الإلكتروني : asmaahamed.279@azhar.edu.eg

الملخص

شهد علم إعراب القرآن الكريم –مع بداية نشأته– اهتماما كبيرا من علماء الإسلام؛ خدمة لكتاب الله –تعالى–، وكان لزاما على المعرب أن يراعي أمورا في إعراب النص القرآني، من أهمها: حمله على أقوى وجوهه في العربية، فهو كتاب تشريع، معجِز بلفظه، كما أنه معجز في معناه، فينبغي أنَّ يُوَجَّهُ إلى أَقوى اللغاتِ وأَفصحِ الاختيارات، وأَرجحِ الاحتمالات، ويُرْبَأُ به عن التوجيهات الضعيفةِ، والتَأْويلات البعيدة.

وكشفت هذه الدراسة عن موقف النحويين والمعربين من حمل النص القرآني على الوجه الضعيف، وأوضحت أسباب ذكر الأوجه الضعيفة في كتب أعاريب القرآن الكريم مع اتفاق كلمة النحويين والمعربين على ضرورة حمل النص القرآني على أقوى وجوهه في العربية.

كما ناقشت في جانبها التطبيقي بعضَ المسائل التي ضُعِّفت فيها بعض الوجوه الإعرابية عند بعض المعربين؛ وصولًا إلى استنباط أهم المعايير التي بنَوا عليها هذا التضعيف، ومدى صحته من حيث القاعدة النحوية من خلال استقراء كتب النحو والإعراب. وقد اعتمدت في بعض مسائل البحث على نص أبي البقاء العكبري في كتابه:(التبيان في إعراب القرآن)؛ لما تميز به من جمع أقوال المعربين السابقين،

ولما ناله من حظ وافر من اهتمام اللاحقين، مثل: أبي حيان والسمين الحلبي، فتناولوه بالمناقشة والتعقيب.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أولًا- من الأمور التي يعول عليها المعربون في تضعيف الوجه الإعرابي: المذهب النحوي، والصناعة، والمعنى، والقياس والسماع. ثانيًا- لا يمتنع تخريج النص القرآني على خلاف الأظهر في العربية؛ إذا كان أقوى في المعنى مع وجود توجه صحيح له في اللغة. ثالثًا- عند اتفاق كلمة المعربين على توجيه النص القرآني إلى وجه ضعيف- يكون من الأَوْلَى تقوية هذا الوجه في العربيَّة ولا مانع أنْ تُعدَّل القاعدة النحوية لأجل النص القرآني. رابعًا- تضعيف الوجه الإعرابي في النص القرآني قد يكون في بعض الأحيان أمرًا نسبيا يختلف من معرب لآخر، حسب مذهبه النحوي، أو وفق ما أدَّاه إليه اجتهاده .

الكلمات المفتاحية : تعدد الأوجه الإعرابية ، الوجه الضعيف ، النص القرآني .

What the Arabists carried from the Qur'anic text in a weak way in the language in the books of the Holy Qur'an - an analytical study -

Asma Attia Hamed Ahmed

Department of Linguistics, College of Islamic and Arab Studies for Girls in Sohag, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt, Egypt.

Email: asmaahamed.279@azhar.edu.eg

Abstract

The science of parsing the Holy Qur'an - with the beginning of its inception - witnessed great interest from Islamic scholars. A service to the Book of God - the Almighty -, and the Arabizer had to take into account matters in parsing the Qur'anic text, the most important of which is: carrying it on its strongest aspects in Arabic, as it is a book of legislation, miraculous in its wording, just as it is miraculous in its meaning, so it should be directed to the strongest languages and the most eloquent choices , and the most likely of possibilities, and is presumed by weak directions, and far-fetched interpretations.

This study revealed the attitude of the grammarians and Arabists towards carrying the Quranic text on the weak side, and explained the reasons for mentioning the weak aspects in the books of the syntax of the Holy Quran, with the agreement of the word of the grammarians and Arabists on the need to carry the Quranic text on its strongest aspects in Arabic.

It also discussed, in its practical aspect, some issues in which some of the syntactic aspects of some Arabists were weakened. In order to derive the most important criteria on which they built this weakness, and the extent of its validity in terms of the grammatical rule through extrapolation of grammar and parsing books. In some of the research issues,

I relied on the text of Abi Al-Baqaa Al-Akbari in his book: (Al-Tibyan in the syntax of the Qur'an); Because of what distinguished him from collecting the sayings of the former Arabists, and because of what he gained abundant attention from the later ones, such as: Abi Hayyan and Al-Samin Al-Halabi, so they dealt with it with discussion and commentary.

The study concluded several results, including: First - Among the things that Arabists rely on in weakening the inflectional face: grammatical doctrine, syntax, meaning, analogy and hearing. Secondly - it is not forbidden to extract the Qur'anic text in contrast to the most apparent in Arabic; If it is stronger in meaning with a correct orientation towards it in the language. Thirdly - when the word of the Arabists agrees to direct the Qur'anic text to a weak face - it is first to strengthen this face in Arabic, and there is no objection to modifying the grammatical rule for the sake of the Qur'anic text. Fourth - Weakening the syntactic face in the Qur'anic text may sometimes be a relative matter that differs from one syntax to another, according to his grammatical doctrine, or according to what his diligence led him to .

Keywords: multifaceted syntax, weak face, Quranic text .

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمة

الحمد لله فاتحة كل خير، وتمام كل نعمة، والصلاةُ والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وصحابته الغر الميامين، ومن اهتدى بهديه، وسار على نهجه، واستنَّ بسنَّته إلى يوم الدين.

فاللهمَّ لك الحمد على ما أوليت من النعم، هديت بعد الضلالة، وعلمت بعد الجهالة، وأغنيت بعد الفقر، ويسرت بعد العسر، فاللهم ربِّ ﴿أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1]، وبعد،

فقد منَّ الله علينا –أمَّةَ الإسلام– أنْ أرسل إلينا خير رسله وأنزل علينا أفضل كتبه، ذلك الكتاب الذي أودعه أسرار البيان، فكان المعجزة الخالدة على مر الزمان، ثمَّ هدى لاستخراج وجوه إعجازه –من هذه الأمة– العلماء، فتعاقبت عليه أفهامهم على اختلاف مشاربهم، فنهل منه الفقيه والمفسِّر والبلاغي وغيرهم، كما وجد فيه النحويون بغيتهم فكان النصُّ القرآنيُّ الأصلَ الأوَّل من أصولهم، عليه بنوا قواعدهم، ومنه استنبطوا أقيستهم، وكانت غاية النحوي القصوى أن يجد من النص القرآني شاهدا يؤيد مذهبه؛ فيكون به أدعى للقبول وأقوى في الاحتجاج. ومع تعدد المذاهب النحوية فقد أفاد كلٌ منه ووجد فيه مبتغاه، حسب ما قاده إليه اجتهاده وفهمه وهداه؛ وما ذلك إلَّا لأنَّ الإعراب فرع المعنى حتى عُدَّ فهمُ المعنى أولَ واجبات المعرب، فقال ابن هشام: "وأول واجب عن المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا"[2]. وقد استخرت الله–ﷻ– وعزمت على دراسة إحدى الظواهر المرتبطة بتعدد التوجيه النحوي للنص القرآني، وهي: (ظاهرة حمل النص القرآني

---

(١) من الآية(١٩) من سورة النمل.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ص٦٨٤.

على الوجه الضعيف في اللغة) مع ربط هذه الدراسة بنصوص المعربين في مصنفاتهم، ومناقشتها، ومحاولة الحكم عليها من خلال آراء النحويين.

أهمية البحث:

تجلت لي أهمية هذا الموضوع في مظاهر كثيرة، منها:

أولًا- أنه يرتبط بكتاب الله -تعالى- الذي يعد المصدر الأول في الاستشهاد النحوي؛ لما له من أثر في تقعيد قواعده وتأصيل مسائله.

ثانيًا- أنه يتتبع ظاهرة مهمَّة، تتعلق بتعدد التوجيهات النحوية في إعراب النص القرآني، وهي: (تضعيف الوجه الإعرابي)، بالكشف عن مظاهرها وأثرها على الدرس النحوي في معالجة النص القرآني، وموقف علماء العربية -نحويين ومعربين- منها. كما أنه يكشف عن أهم أسس تضعيف الوجه الإعرابي لدى المعربين.

ثالثًا- أني لم أجد -فيما اطلعت عليه من بحوث علمية- بحثا مختصا بدراسة ومناقشة حمل النص القرآني على الوجه الضعيف في اللغة، مع ما له من أهمية بالغة.

رابعًا- يعد هذا البحث -فيما أحسب- إسهاما في الدرس النحوي، في جانبه التطبيقي، من رؤية منصفة، مجردة، بعيدة عن العصبية والانحياز لأحد المذاهب النحوية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في بعض التساؤلات التي يحاول الإجابة عنها، وهي:

- ما أسباب تعدد الأوجه الإعرابية في النص القرآني الواحد؟
- ما موقف النحويين والمعربين من حمل النص القرآني على الوجه الضعيف في اللغة؟
- لمَ لم يقتصر معربو القرآن الكريم على الوجوه القوية، واهتموا بذكر الأوجه الضعيفة في مصنفاتهم؟

- ما المعيار النحوي الذي اعتمد عليه المعربون في تضعيف بعض الأوجه الإعرابية للنص القرآني؟
- ما القول في القراءات القرآنية المتواترة التي لا يوجد لها وجه قويٌّ تحمل عليه، ويتعين حملها على الوجه الضعيف؟

وبفضل الله –تعالى– استطاع البحث –من خلال استقراء آراء النحويين وبعض مسائل تضعيف الوجه الإعرابي عند بعض المعربين– أن يصل في نهايته إلى إجابة عن هذه الأسئلة.

أما عن صعوبات البحث:

فلا يخلو منها بحث علمي، ولعل في إشارة الباحث إلى ما واجهه منها إعذارًا له عما قد يقع في بحثه من نقصٍ أو تقصير، ولا شكَّ أنَّ هناك أمورًا واجهتني في بحثي –لكني لا أعدها صعابا، فكل الصعاب تهون عندما يكون الموضوع متعلقا بكتاب الله–ﷻ–، والهدف هو الإسهام في إيضاح كلام الله–ﷻ– حسبة لوجهه الكريم.

ومن هذه الأمور:

- تجاذب الموضوع بين عدة علوم، النحو والتفسير والقراءات، وضرورة مناقشة الموضوع بالربط بين هذه العلوم جميعها.
- أن الموضوع يتطلب الغوص في عدة مؤلفات تتعلق بموضوع البحث؛ بغرض كشف الحقيقة وبلوغ المرام. هذا مع حرصي على أن يكون الموضوع جديدا في بابه لا تكرارا لجهود السَّابقين.

ومما أجده لزاما عليَّ أن أعترف –شكرا لله –تعالى– بما منَّ به عليَّ من توفيق وتسديد؛ حيث بدا لي الفتح الرباني في جميع جزئيات البحث، فاستحالت الصعاب ليانا، والعسير يسيرا، فاللهم لك الحمد على توفيقك، سبحانك لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

الدراسات السابقة:

أما عن الدراسات المتعلقة بالوجه الضعيف، فقد هديت إلى بعض البحوث العلمية التي قد تمت بصلةٍ إلى موضوع بحثي، لكنها تفترق عنه في المضمون إلى حد كبير، منها:

١- نقد الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم-دراسة تأصيلية- د. حسن عبيد المعموري، منشور بمجلة كلية التربية الأساسيَّة للعلوم التربويَّة والإنسانيَّة/ جامعة بابل، العدد ٢٣، تناول فيه ظاهرة تعدد الوجه النحوي، وبيَّن المصطلحات التي تدل على النقد النحوي، وأكد الصلة بين نقد الوجه النحوي وتعدد الوجوه النحوية وكثرتها؛ إذ إن نقد الوجه النحوي مرتبط بالتعدد؛ إذ لو لم يذكر لتركيب معين إلا وجه واحد لكان هذا الوجه لازما، دون أن يوصف برجحان أو ضعف أو رفض، أو غير ذلك من مصطلحات النقد النحوي، وإذا ما حصل تعدد في الوجوه النحويَّة فإن المفاضلة في هذه الوجوه مما تشهده كتب تحليل النص القرآني نحويا؛ إذ يمارس النحوي أو المفسر عملية نقد لهذه الوجوه، فيطلق عل كلٍّ منها حكما نقديا معيَّنا سواء بترجيح أم بتضعيف أم برفض.

٢- التوجيه النحوي والدلالي للأوجه الضعيفة-عرضًا ودراسة-، للباحثة/ هيفاء بنت عبد الرحمن بن محمد الحواس، منشور بحولية كلية اللغة العربيَّة بجرجا، العدد التاسع٢٠٢٠م، وأبرزت هذه الدراسة خمسا من المسائل النحوية، وآراء النحاة حولها، ووفقت الدراسة على حجج القائلين في هذه المسائل بالضعف أو الشذوذ، وعمدت إلى التوجيه النحوي والدلالي لتلك المسائل، وخلصت إلى جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر مع عدم إعادة الجار، وجواز حذف العائد المرفوع مع الاسم الموصول، وإلى أن القول بالضعف في هذه المسائل من كبار النحاة لا يضر، كما خلصت إلى تعظيم تواتر تلاوة القرآن الكريم.

خطة البحث، ومنهج السير فيه:

اقتضت خطة البحث أن تكون مقسمة –بعد المقدمة– على خمسة مباحث، مسبوقة بتمهيد على النحو الآتي:

التمهيد– بعنوان: الأحكام النحوية، ومكانة الوجه الضعيف منها

المبحث الأول– تعدد الأوجه الإعرابية، وموقف النحويين والمعربين من حمل النص القرآني على الوجه الضعيف في اللغة.

المبحث الثاني– أسباب ذكر المعربين للأوجه الضعيفة في إعراب بعض النصوص القرآنيَّة.

المبحث الثالث– دراسة نقدية لبعض الأوجه الضعيفة في إعراب النص القرآني–كتاب التبيان في إعراب القرآن –نموذجًا–.

المبحث الرابع– أهم المعايير النحوية التي اعتمد عليها المعربون في تضعيف الوجه الإعرابي.

المبحث الخامس– الاقتصار على الوجه الضعيف في القراءة المتواترة، وما يترتب عليه.

وتعقُب هذه المباحث خاتمةٌ تكفَّلت بسرد أهم ما وقف عليه البحث من نتائج واستنتاجات.

ثمَّ فهرست المراجع وفهرست الموضوعات.

واتبعت فيه المنهج التحليلي ، الذي يقوم على تحليل الظاهرة اللغوية .

وقد اعتمدت في دراستي هذه على بعض المؤلفات النحوية، وكثير من كتب أعاريب القرآن الكريم، فمن كتب النحو التي اعتمدت عليها: كتاب سيبويه ومقتضب المبرد، وخصائص ابن جني، وكتاب التسهيل وبعض شروحه، والألفية وبعض شروحها، أما عن كتب الأعاريب فهي كثيرة من أهمها: كتاب معاني القرآن للفراء، وجامع البيان للطبري، وإعراب القرآن للنحاس ومعانيه، والمحرر الوجيز لابن عطيَّة، والكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيَّان، والدر المصون للسمين الحلبي، إلَّا أنِّي اعتمدت نص أبي البقاء في كتابه التبيان في إعراب القرآن،

في بعض مسائل البحث لما تميَّز به كتابه (التبيان) من جمع آراء السابقين، مع ما حظي به من اهتمام اللاحقين كأبي حيَّان والسمين؛ بذكر الأوجه الإعرابية التي ذكرها ومناقشتها، وحرصت على نسبة الأوجه الإعرابية الواردة في النص إلى أصحابها، ونقل نص أحد أصحاب كل توجيه في مواضع الخلاف؛ ليكون توثيقا لفهمي وإشراكا للقارئ في هذا الفهم. وبعد،،

فإني أشكر الله –ﷻ– وأسأله أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه من عرض صورة واضحة عن حمل النص القرآني على الوجه الضعيف في اللغة في ضوء بعض كتب أعاريب القرآن الكريم وأقوال النحويين، ولا أدعي أنني عُذَيقُها المُرَجَّب [١]، وإنما هو إسهام في موضوع على قدر من الأهمية، ولبنة في صرحه، علَّ الله يقيض له من يتمُّ بناءه ويقيم أوده.

وإني إذ أشكر ربي على عظيم نعمائه وجليل آلائه– فإني أسأله –سبحانه–أن يغفر ما زل به القلم أو شطَّ به الفكر، وأن ينفع بهذا البحث، كما أنَّني أستميح الناظر فيه؛ لما عسى أن يبدو له فيه من نقصٍ أو تقصير.

متمثلة بقول النَّاظم[٢]:

فَمَنْ رَأى الخَلل أصْلحَ الخَلَل * وقَلَّمَا ينجُو امرؤٌ مِنَ الزَّلَل
وَلِلجَوادِ في الرِّهانِ كَبْوة * وللحُسَامِ فِي القِرَاعِ نَبْوَة
وأسْأَلُ اللهَ الكَرِيمَ النَّفْعَا * بِهِ لِمَنْ حصَّلَهُ والرَّفْعَا
والفَوزَ فِي وَقْتِ الحِمَامِ الحتْمِ * عَلَى نُفُوسِنَا بِحُسْنِ الخَتْمِ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة/ أسماء عطيَّة حامد

---

(١)(عذيقها المرجب) هو القنو العظيم من النخيل. والقنو الغصن والمراد أنه داهية عالم في الأمور. وجاء هذا التعبير في خطبة الحباب بن المنذر يوم سقيفة بنى ساعدة، قال: «أنا عذيقها المرجّب، وجذيلها المحكّك ».
ينظر: الكنز اللغوي في اللسن العربي لابن السكيت ص١١.
(٢) الشيخ/ محمد بن عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي(ت١٢٦٥ه) في مقدمة نظمه الموسوم: (مجدد العوافي من نظمي العروض والقوافي.

تمهيد- الأحكامُ النحويَّة، ومكانةُ الوجهِ الضَّعيف منها

قبل الحديث عن (ما حمله المعربون من النص القرآني على وجهٍ ضعيفٍ في اللغة في كتب إعراب القرآن الكريم)، تجدر الإشارة إلى الأحكام النحوية، ومكانة الوجه الضعيف منها.

أولًا- ذكر الإمام السيوطي في كتابه(الاقتراح) أنَّ الحكم النحوي ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء(١).

فالواجب: كرفع الفاعل وتنكير الحال والتمييز، والممنوع، يمثل له بعكس ما ذكر في الواجب من نحو: تعريف الحال والتمييز، والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، ووجه حسنه أنَّ الأداة حين لم تعمل في لفظ الشرط؛ لكونه ماضيًا مع قربه، حسن ألَّا تعمل في الجواب –أيضًا– مع بعده(٢).

ومن أمثلته كذلك حذف التاء مع (نعم وبئس)، نحو: "نعم الفتاة هند"؛ لأنَّه بمنزلة قولهم: نعم جنس الفتاة هند، قال ابن مالك في خلاصته الألفية:

وَالحذْفَ فِي نِعْمَ الفَتَاةُ اسْتْحسَنُوا * لِأنّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيه بَيِّنُ(٣)

والقبيح: كرفع الفعل المضارع بعد شرط مضارع، فإنَّه ضعيف عند جمهور النحاة، وقال بعضهم إنه ضرورة، وليس كذلك لثبوته في بعض الكلام.

وخلاف الأولى: ويحمل عليه كل كلام جاء مخالفا للكثير في كلام العرب، من نحو: عود الضمير على متأخر، مثل: "ضرب غلامُه زيدًا"، بدلًا من "ضرب زيدًا غلامُه".

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ص٣٢.
(٢) السابق.
(٣) الألفية ص٢٥.

وجائز على السواء: وذلك نحو: حذف المبتدأ والخبر، أو إثباته حيث لا مانع من الحذف ولا موجب له، ومما مثل به النحويون لذلك قول الله –تعالى–: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[١]؛ فهو عندهم محتمل لحذف المبتدأ، أي: فأمري صبرٌ جميل، أو حذف الخبر، أي: فصبر جميل أمثل[٢].

وهناك –أيضًا– الرخصة، ويقصد بها ما يجوز استعماله لضرورة الشعر، ومنه الحسن ومنه القبيح، فالأول– هو الضرورات الجائزة والثاني– الضرورات المستقبحة.

ومن النوع الأول حذف ياء منتهى الجموع أو إضافة ياء عليه[٣]، فحذف يائه مثل قولهم في جمع (جلباب): "جلابب"، وفي جمع (سربال): "سرابل"، وهو كثير حتى عدَّه السيوطي: "من محاسن الضرورات"[٤]، وزيادة ياء قولهم في جمع (دراهم) و(صيرف): "دراهيم"، و"صياريف"، قال سيبويه: "وربَّما مَدُّوا مثل مَساجد ومَنابر، فيقولون: مَساجيد ومنابير، شبّهوه بما جُمع على غير واحدهِ في الكلام"[٥].

ومن الثاني الذي هو الضرورات المستقبحة أن يزيد الشاعر ما ليس في كلام العرب، من نحو: زيادة واو في (فأنظر) في قول الشاعر:

وأَنَّنِي حَيثُما يَثنِي الهَوَى بَصَرِي * مِن حَيثُما سَلَكُوا، أَدنُو فأنظُورُ[٦]

---

(١) من الآيتين (١٨) و (٨٣) من سورة يوسف.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٤٦، وشرحه لابن يعيش١/٢٤٠، ومغني اللبيب لابن هشام ص٧٢٥، وهمع الهوامع للسيوطي١/٣٩٠.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش٩/٤٨٣٤، والمقاصد الشافية للشاطبي٧/٢٣٥.

(٤) وأجاز الكوفيون الأمرين في الاختيار واستدلوا بقوله تعالى: {وعنده مفاتح الغيب} [الأنعام: ٥٩] والأصل مفاتيح؛ لأنَّه جمع مفتاح وبقوله تعالى: {ولو ألقى معاذيره} [القيامة: ١٥] والأصل (معاذره)؛ لأنه جمع معذرة. ينظر: همع الهوامع٣/٣٧٠.

(٥) الكتاب١/١٢٨.

(٦) من (البسيط)، لابن هرمة، من شواهد الصاحبي لابن فارس ص٢٧، والخصائص لابن جني٢/٣١٨، وشرح المفصل٥/٤٩٢، وارتشاف الضرب٥/٢٣٩١.

قال السيوطي: "وأقبحُ الضرائر الزيادةُ المؤدّيةُ لما ليس أصلا في كلامهم"(١).

ثانيًا- (الضعف) ومكانته في الأحكام النحوية:

الحكم بالضعف يندرج تحت (القبيح)، فكثيرا ما يستخدم النحويون والمعربون للقرآن الكريم لفظ (ضعيف) لتعبيرهم على قبح الرأي وعدم قبوله، لأسباب تتعلق بالصناعة النحوية أو المعنى.

كما جاء في الكتاب: "لو قال: "أشهد أنت ذاهبٌ" ولم يذكر اللام ابتداء، وهو قبيح ضعيف إلا باللام"(٢). يريدُ: اللام في (ذاهبٌ)، فيَجوز حذفُها في الشِّعْر خاصةً، ويقبح في الكلام؛ لأن المقام يمين، فيتعين فيه اللام(٣).

ومن الأمثلة على ذلك: ترك الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة والجملة الواقعة خبرها بـــ(قد) أو حرف التنفيس، أو (لا) في النفي، وفي هذا قال سيبويه: "واعلم أنَّه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: "قد علمت أن تفعل ذاك" ولا "قد علمت أن فعل ذاك"، حتَّى تقول: "سيفعل أو قد فعل"، أو تنفي فتدخل (لا)" (٤)، وقد علل له سيبويه بأن هذا الفاصل يكون عوضًا عن المحذوف من (أنَّ) المشددة. قال المولى- ﷻ-: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾(٥)،﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾(٦)،﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾(٧)، فالاستعمال الصحيح هو الذي ورد في الكلام الفصيح وبنى عليه النحويون قاعدتهم، وما خالفه كان ضعيفا، محكومًا عليه بالقبح.

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها١/١٥٠، وينظر الاقتراح له ص٣٣.
(٢) الكتاب٣/١٥١،١٥٠.
(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه٢/٢٦٣.
(٤) الكتاب٣/١٦٧.
(٥) من الآية (١١٣) من سورة المائدة.
(٦) من الآية (٢٠) من سورة المزمل.
(٧) من الآية (٧١) من سورة المائدة.

ومن الأمور التي تتعلق بما حكم عليه بالضعف:

أولا- ما كثر في السماع الصحيح لا يُضعَّف، ومن حكم عليه بضعفٍ فحكمه مردود، قال أبو حيان: وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا؛ لأنا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة". ومن ذلك حذف العائد المنصوب فهو جائز فصيح عند الجمهور، وشواهده في الكلام الفصيح أكثر من أن تُحصى، منها قول الله -تعالى-: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[(١)] ، وقول الشاعر:

ستُبدِي لك الأيّام ماكنتَ جَاهِلًا * ويأتيكَ بالأخبارِ مَنْ لم تُزَوَّدِ[(٢)]

يريد: (جاهله)، فحذف الضمير المنصوب.

ونقل أبو حيَّان عن ابن عصفور أنه زعم أنَّ "حذفه ضعيف جدا". ثم ردَّه وذكر له وجها صحيحا في العربية يحمل عليه، قال: " ولا يسوغ ذلك لأن ما كثر في لسان العرب مجيئه، وجاء في القرآن، لا يقال فيه إنه ضعيف جدا. ثم له وجه قوي من القياس لأنه منصوب من حيث المعني، فكما يجوز حذفه لو نصبه الفعل كذلك يجوز حذفه إذا نصبه من حيث التقدير الوصف"[(٣)].

ثانيًا- ما ثبت عليه الحكم بالضعف فإنه لا يجوز أن يُحمَل عليه ما وُجِد عنه مندوحة، فمثل هذا لا يصح القياس عليه[(٤)]. من ذلك ما ذكره الشاطبي في عدم جواز حكاية الاسم غير العلم، نحو "رأيت زيدا" فإنه يستفهم عنه "مَن أخوك؟" بالرفع لا غير ولا تجوز فيه الحكاية،، فقد علل له بأنه لا يحكى إلا على قول من

---

(١) من الآية (٧٧٢) من سورة طه.

(٢) من (الطويل)، لطرفة بن العبد في ديوانه ص٢٩، ورد فيه تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص١٢٦، وتعليق الفرائد للدماميني٢/٢٢٢، والقاصد الشافية١/٥٣٧.

(٣) التذييل والتكميل٣/٧٦. وقال الدماميني في تعليق الفرائد٢/٢٢٣: "ودعوى ابن عصفور أنه ضعيف جدا مردود بوروده في القرآن العزيز". ولم أستدل على نص ابن عصفور.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٤٤١، والمقاصد الشافية٣/٣٧٤.

قال: "ما عنده تمرتان" و"ليس قرشيًا"، ثمَّ عقب عليه قائلًا: " وهو قليل ضعيف لا يبني على مثله قياس"(١).

ومنه كذلك: اختيار النحويين وجه القلب والإدغام في تصغير (أسد) على نحو (أسيِّد) على الإظهار (أسيود)؛ فقد اعتل أصحاب الوجه الثاني له بأنه محمول على التكسير، قال ابن يعيش: " وإنما كان الوجه الأول هو المختارَ؛ لأنّ الحمل على التكسير ضعيفٌ لا يطّرِد"(٢).

❁❁❁❁❁

(١) المقاصد الشافية٦/٣٣٨.
(٢) شرح المفصل٣/٤١٢.

المبحث الأول-

تعدد الأوجه الإعرابية، وموقف النحويين والمعربين من حمل النص القرآني على الوجه الضعيف.

سُئِل عبدُ الله بن عباس –رضي الله عنهما– عن القرآن، فقال: "القرآن كلام الله –ﷻ–؛ خاطب به العرب بلفظها، على لسان أفصحها؛ فمن زعم أنَّ القرآن غير العربية فقد افترى، قال الله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾[(١)] وقال تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[(٢)]" [(٣)]. والعرب هم أرباب الفصاحة وفرسان البلاغة، اعتنَوا بالألفاظ عنايتَهم بالمعاني، وقد أنزل الله –ﷻ– القرآن الكريم على قلب حبيبه المصطفى –صلى الله عليه وسلم– بأسلوبهم؛ لكنهم عجزوا عن محاكاته، فكان المعجزة الخالدة على مر الزمان.

من هنا تعيَّن على معربي القرآن الكريم أن يخرجوا النصَّ القرآنيَّ على أفصح وجوه العربية، فلا يجاوز ما عرفته العرب واستعملته في لغتها، حتى قال الزمخشري متعجبا من هؤلاء الذين يخرجون النص القرآني على وجه بعيد أو ضعيف في العربية: "وترى كثيرًا ممن يتعاطى هذا العلم يجترئ– إذا أعضل عليه تخريج وجه للمشكل من كلام اللَّه– على اختراع لغة وادعاء على العرب ما لا تعرفه، وهذه جرأة يستعاذ باللَّه منها"[(٤)]، .

وكثيرا ما تتعدد الأوجه النَّحوية للتركيب العربي الفصيح، ويرجع هذا إلى تعدد التحليل النحوي لهذا التركيب، وغالبا ما نجد النحويين والمعربين للقرآن الكريم يفاضلون بين هذه الأوجه، وهذه المفاضلة ناتجة عن مدى موافقة القاعدة والصياغة النحوية أو نابعة عن المعنى المترتب على هذه الأوجه قوةً وضعفا.

---

(١) الآية (٢٨) من سورة الزمر.
(٢) من الآية (١٩٥) من سورة الشعراء.
(٣) جمهرة أشعار العرب لأبي زيد ص١١.
(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل١/٢٢٢.

والمفاضلة بين الأوجه الإعرابية عند تعددها هو منهج نحوي سيبوي؛ وهذا جلي في مصنفاتهم، من ذلك: ما ذكره سيبويه في باب(ما يكون محمولا على(إنَّ) فيشاركه فيه الاسم الذي ولِيها ويكون محمولا على الابتداء)، قال: "فأمَّا ما حُمل على الابتداء فقولك: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو"، وإن زيدا منطلقٌ وسعيدٌ، فـــ(عمرو وسعيد) يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف. فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء؛ لأنَّ معنى: إنَّ زيدا منطلقٌ، زيدٌ منطلق، وإن دخلتْ توكيدا، كأنه قال: زيدٌ منطلق وعمرو...

وأمَّا الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضمَر في المنطلق والظريف، فإن أردتَ ذلك فأحسنه أن تقول: منطلقٌ هو وعمرٌو، وإن زيدا ظريفٌ هو وعمرو"(١).

فذكر سيبويه هنا توجيهين للاسم المرفوع المعطوف على اسم (إنَّ) وما عملت فيه، حسَّن أحدهما وضعف الآخر، حسن كونه محمولا على الابتداء وخبره محذوف، وهذا الوجه جيد قوي في العربية لا ضعف فيه، ووجْهُ حسنِه أنَّه يجوز الاكتفاء بأحد الخبرين عند تعدد الجمل إذا كان خبر أحدهما مثل خبر الآخر، نحو: زيد مقيم وعمرو، وإن زيدا مقيم وعمرو، فيعلم أن خبر الثاني مثل خبر الأول ويطرح اكتفاء بالأول –كما فصله السيرافي في شرح عبارة سيبويه(٢)–.

أمَّا الوجه الذي ضعفه سيبويه، فهو أن يكون معطوفا على الضمير المستتر في الخبر؛ لأنَّه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، ووجه ضعفه أنه لا يجوز على الراجح من مذاهب النحويين العطف على الضمير المستتر المرفوع إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل، قال الفارسي في الإيضاح: "فإن حمل على هذا الوجه وجب أن

(١) الكتاب٢/١٤٤.
(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٤٧٢،٤٧٣.

تؤكد فيقال: إن زيدًا منطلق هو وعمرو كما جاء في قوله: ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ﴾ (١) "(٢).

ويفهم مما سبق أن النحويين مع ذكرهم الأوجه الضعيفة في بعض توجيهاتهم- فإنهم يؤكدون على أن الأولى أن يحمل المعرب الكلام على الوجه القوي -ما استطاع إليه سبيلا-، فلا يُحمل على الوجه الضعيف إلا إذا تعذر عندهم حمله على وجه قوي في اللغة.

وقد تشددوا أكثر في هذا الأمر بالنسبة للقرآن الكريم، فهو كتاب تشريع سماويّ، تحدى بفصاحته أرباب الفصاحة، فعجزوا عن الإتيان بأقصر سورة منه، فينبغي أنَّ يُوَجَّهُ إِلى أَقوى اللغاتِ وأَفصحِ الاختيارات، وأَرجحِ الاحتمالات، ويُرْبَأُ به عن اللغاتِ الضعيفةِ، والتَأْويلات المتكَلَّفَة البعيدة.

ومن هنا تعيَّن على معربي النص القرآني توجيهه إلى أقوى وجوهه في العربية، والنأي به عن الأوجه الضعيفة، ما أمكن حمله على الوجه القوي، وقد نصَّ على هذا كثير من العلماء، فقال الزجاج: "ولا يتخَير لكتاب الله -ﷻ- إلا اللفظ الأفْضل الأجْزَل"(٣)، وقال الزمخشري: "ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بحدّ الكلام ولا وجهه"(٤). وقال أبو حيان الأندلسي: "والقرآن لا ينبغي، بل لا يجوز أن يحمل إلا على أحسن الوجوه التي تأتي في كلام العرب"(٥). وهو ما طبقوه عمليًا في أعاريبهم للنصوص القرآنية، كما قال أبو حيان في مرجع الضمير المجرور في قول الله -سبحانه-:﴿ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ

(١) من الآيتين (٣٥) من سورة البقرة، و (١٩) من سورة الأعراف.
(٢) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ص١١٦.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/٤٦.
(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٤/٢٢٧.
(٥) السابق١٠/٣١٣.

﴿ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ﴾[١]: "ولو كان هذا التركيب في غير كلام الله-تعالى- لأمكن أن يعود الضمير على الضرب، وهو المصدر المفهوم من الكلام قبله، وأن تكون من للسبب، أي: "فانفجرت بسبب الضرب"، ولكن لا يجوز أن يرتكب مثل هذا في كلام الله -تعالى-؛ لأنَّه لا ينبغي أن يحمل إلا على أحسن الوجوه في التركيب وفي المعنى، إذ هو أفصح الكلام"[٢].

ولئن أجاز النحويون التجوز في الشعر؛ لما يُكبَّل به الشاعر من قيود النظم تضطره أحيانا إلى مخالفة القاعدة؛ ليستقيم له وزن البيت ولا ينكسر معه، وعدُّوا هذا ضرورة- فإنهم أوجبوا على المعرب للنص القرآني الارتقاء به إلى أقوى الوجوه، والمخالفة بينه وبين الشعر في هذا، فهذا العالم الجليل حجة البلغاء وقدوة النحويين أبو حيَّان الأندلسي يَعِدُنا في مقدمة كتابه (البحر المحيط) أن يحمل النص القرآني على أقوى وجوه العربية، وأن ينأى به عن الوجوه البعيدة والضعيفة التي قد يُحمل عليها الشعر الذي يُعدُّ موضع اعتذار ومحل اضطرار، فيقول موضحا منهجه في تفسيره: "منكبًا في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها، مبينا أنها مما يجب أن يعدل عنه، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب؛ إذ كلام الله -تعالى- أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة"[٣].

فأكد أبو حيَّان على أن ما عسى أن يغتفر في أقوال الشعراء لا يصح أن يوجه إليه النص القرآني، وأذكر من أمثلته: ما جاء في قراءة حمزة الزيَّات في قول الله -تعالى- في سورة (طه): ﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾[٤]؛ فقد قرأه (لا تخفْ)

(١) من الآية (٦٠) من سورة البقرة.
(٢) البحر المحيط١/٣٦٩.
(٣) البحر المحيط١/١٢، بتصرف يسير.
(٤) من الآية (٧٧) من سورة طه.

بجزم الفاء[١]، وسقطت منه الألف لسكونها مع الفاء، جعله جَوَاب الْأَمر، وَهُوَ: (فَاضْرب) وَالتَّقْدِير: (إِن تضرب لَا تخف دركا مِمَّن خَلفك)، ويرتفع (وَلَا تخشى) على الْقطع، أَي: وَأَنت لَا تخشى غرقا، وهذا توجيه الجمهور[٢].

وأجاز الفراء فيه وجها آخر في اللغة، وهو العطف على (تخف) مع ثبوت حرف العلة، قال: "ولو نوى حَمْزَةُ بقوله (وَلا تَخْشى) الجزم وإن كانت فِيهِ الياء كَانَ صَوَابًا"[٣]، ونظَّر له ببعض أبيات شعريَّة ورد فيها الفعل بثبوت حرف العلة مع كونه مجزوما، وهي قول أبي عمرو بن العلاء:

هَجَوْتَ زَبَّان ثُمَّ جئتَ معتذِرًا * من سبّ زَبَّان لَمْ تهجو ولم تَدَعِ [٤]

وقول قيس بن زهير العبسي:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي * بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [٥]

وببيت ذكر أن بعض بني حنيفة أنشده إياه، وهو:

قَالَ لَهَا مِنْ تَحْتِهَا وَمَا اسْتَوَى * هُزِّي إِلَيْكِ الجِذْعَ يُجْنِيكِ الجَنَى [٦]

---

(١) ينظر: المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين النيسابوري ص٢٩٦، وحجة القراءات لأبي زرعة ص٤٥٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي٢/٤٧٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس٣/٣٦، والهداية إلى بلوغ النهاية٧/٤٦٧٥، والكشاف٣/٧٨، تفسير القرطبي٣/٢٢٨.

(٣) معاني القرآن٢/١٨٧.

(٤) من (البسيط)، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء١/١٦٢، والجمل في النحو المنسوب للخليل١/٢٢٣، وسر صناعة الإعراب٢/١٥٨، والمفصل في صنعة الإعراب ص٥٣٧، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ص٣٤٣.

(٥) من (الوافر)، وهو من شواهد: معاني القرآن١/١٦١، والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص٧٥، والمحرر الوجيز لابن عطية٣/٢٢٤، وحجة القراءات ص٣٦٤، ومغني اللبيب ص١٤٦.

(٦) من (الرجز)، ذكر البيت بتمامه الفراء في معانيه١/١٦١، وورد شطره الثاني –موضع الشاهد– في: حجة القراءات ص٣٦٤، ولسان العرب (ج ن ي)١٤/١٥٦، وتاج العروس (ج ن ي)٤٠/٥٧٠.

وهذا الوجه ضعفه الجمهور، فقال النحاس: " هذا من أقبح الغلط أن يحمل كتاب الله –جلّ وعزّ– على شذوذ من الشعر"(١)، وقال ابن فضال في كتابه (النكت): "وهذا وجه ضعيف لا يحمل القرآن عليه"(٢).

وإجماعهم على تضعيف الوجه الذي ذكره الفراء في قراءة حمزة، وإنكارهم حمل النص القرآني على أقوال الشعراء يؤكد أنهم لا يحملون النص القرآني إلا على أقوى الوجوه في العربية، وينأون به عما يجوز في الشعر من التجوز والتسامح؛ لكونه محل اضطرار، وأنَّى لما هذا حالُه أنْ يُسوَّى به أفصحُ الكلام؟

وجعل ابن هشام تخريج المعرب للنص الذي يعربه على وجه ضعيف في العربية من الجهات التي يعترض عليه بها، فقال في الجهة الرابعة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: "أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف"(٣). فهو –وإن أباح للمعرب حمل النص الذي يعربه على وجه ضعيف؛ للبيان أو للتدريب– إلا أنه يوجب على المعرب أن يتحرى تخريج النص القرآني على الوجه القوي التي يتحقق من خلاله الإعجاز للأسلوب القرآني العالي، ويتحاشى–ما أمكنه– تخريجه على أوجه ضعيفة في اللغة.

وهذا كلُّه يؤكد اتفاق النحويين على ضرورة توجيه النص القرآني إلى أقوى أوجهه التي يجوز أنْ يُحمل عليها في العربيَّة.

(١) إعراب القرآن للنحاس٣/٣٦.
(٢) النكت في القرآن الكريم ص٣٢٤.
(٣) مغني اللبيب ص٧١٠. وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني٢/٦٨.

المبحث الثَّاني-

أسباب ذكر المعربين للأوجه الضعيفة في إعراب بعض النصوص القرآنيَّة:

تبين مما سبق أنَّ النحويين ومعربي القرآن الكريم استشعروا خصوصية النص القرآني وقدسيته من حيث اللفظ والمعنى، فاستقرت كلمتهم على ضرورة توجيه النص القرآني وحمله على أقوى الوجوه في العربية، فيتحاشى تخريجه على الوجوه البعيدة أو الضعيفة في اللغة مما قد يجوز في غيره.

وهنا يتبادر إلى الأذهان سؤال يحتاج إجابة تميط عنه اللثام، وهو: إذا كان الأمر كذلك فلمَ لمْ تستقر كلمة المعربين على وجه إعرابي واحد في النص القرآني، ولم كثرت عندهم الأوجه الضعيفة في كتب إعراب القرآن الكريم، فنجدهم مرة يقولون: "وهذا ضعيف في اللغة"، وأخرى يقولون: "وهذا وجه ضعيف لا يحمل القرآن عليه"، ... وغير ذلك من العبارات الدالة على ضعف الوجه الإعرابي في النص القرآني؟

وأجيب عن هذا السؤال: من خلال استقراء وتتبع بعض نصوص معربي القرآن الكريم في مؤلفاتهم، فيمكن عزو ما ذكروه من وجوه ضعيفة في إعراب بعض النصوص القرآنية إلى عدة أسباب، بيانها فيما يأتي:

أولًا- التنبيه على ضعفه، حتى يتحاشاه من يأتي بعده، ويستغني عنه بالوجه القوي، أو يظهر له من الأدلة ما يقويه في الصناعة. من ذلك:

* في إعراب(قتالٍ) في قول الله -تعالى-: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾"[1] ذكر أبو البقاء فيه ثلاثة أوجه إعرابية[2]:

أحدها- أنه بدل من (الشهر) بدل اشتمال، وهو مذهب الجمهور الذي ارتضاه أبو البقاء ورجحه.

---

(١) من الآية(٢١٧) من سورة البقرة.

(٢) ينظر: التبيان ١/١٧٤.

الثاني– نقله عن الكسائي والفراء، أنه على التكرير، يريد تكرير حرف الجر، أي: (عن قتال فيه)، قال الفراء: "فخفضته على نية (عن) مضمرة"(١). وهذا المذهب وصفه أبو البقاء بأنه ضعيف جدا.

ولم يستبن لي وجه ضعفه؛ حيث تفكرت في معنى قول الفراء، فلم أجده يختلف شيئا عن مذهب الجمهور؛ فإنَّ البدل –كما هو معروف– على نية تكرار العامل، كما أن(التكرير) من مصطلحات المذهب الكوفي، ويعني عندهم البدل أو التوكيد، والثاني غير مقصود هنا. فالوجه الأول والثاني هما في الواقع وجه واحد وهو البدل، ثم إني وجدت أبا حيَّان أكد هذا المعنى الذي ظهر لي، فقال: "وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرير، وهو معنى قول الفراء؛ لأنَّه قال: "مخفوض بـــ(عن) مضمرة، ولا يجعل هذا خلافا كما يجعله بعضهم؛ لأنَّ قول البصريين إنَّ البدل على نية تكرار العامل هو قول الكسائي، والفراء. لا فرق بين هذه الأقوال، هي كلها ترجع لمعنى واحد"(٢).

الثالث– نقله عن أبي عبيدة، وضعَّفه –أيضًا–، وهو أنه مجرور على الجوار، قال أبو البقاء: " وهو أبعد من قولهما(يريد الكسائي والفراء)؛ لأنَّ الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة"(٣). وجليٌّ هنا أن مراد أبي البقاء من ذكر هذين الوجهين هو التنبيه على ضعفهما؛ حتَّى يتجنبهما من تبعه من المعربين لضعفه في اللغة، وفي الوجه القوي عنه غنية ومندوحة.

وجهة ضعفه أنَّ الخفض على الجوار عبارة عن أن يكـــون الشـــيء تابعـــا لمرفوع أو منصوب من حيث اللفظ والمعنى فيعدل به عن تبعيته لمتبوعه لفظـــا،

---

(١) معاني القرآن له١/١٤١.
(٢) البحر المحيط٢/٣٨٣.
(٣) ينظر: التبيان١/١٧٤.

ويخفض لمجاورته لمخفوض. نحو: "هذا جحر ضب خرب" بجر "خرب"، وكان من حقه الرفع؛ لأنَّه من صفات الجحر لا من صفات الضب، وهو محمل بعيد ومذهب مردود عند أكثر المعربين، حتى خطأه النحاس، وقال فيه: " لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله –عزّ وجلّ– ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شيء شاذّ، وهو قولهم: "هذا جحر ضبّ خرب". ... ولا يحمل شيء من كتاب الله –عزّ وجلّ– على هذا، ولا يكون إلّا بأفصح اللّغات وأصحّها"(١).

وجاء في (الجليس الصالح): "وَهَذَا وَجه ضَعِيف مَرْغُوب عَنهُ، وكثير من النَّحْوِيين لَا يُجِيزهُ، وَمن محققيهم من يُلَحِّن الْمُتَكَلّم بِهِ، وينسب مجيزه من النُّحَاة إِلَى الْخَطَأ والمتكلم بِهِ من العَرَبِ –وَإِن كَانَ قدوة حجَّة فِي اللُّغَة– إِلَى الْغَلَط"(٢). ولا يصح أن يُنسب المتكلمُ به من العرب إلى اللحن والغلط، فهم أهل اللغة عنهم تُؤخذ الأساليب ومن كلامهم تُستنبَط القواعد، وإنما الغلط في التوجيه الذي يخرج عليه المعرب قول العربي، فالأولى ألا يحمله على الجوار ما وجد له محملًا آخر مقيسًا في القاعدة النحويَّة.

وجدير بالذكر أن أبا حيَّان حمل توجيه أبي عبيدة على وجه يوافق مذهب الجمهور، وهو أن يكون عنى بالخفض على الجوار أنه تابع لمخفوض، فخفضه بكونه جاور مخفوضا، أي: صار تابعا له، ولا يعني به المصطلح عليه، إلا أنه أغمض في العبارة، وألبس في المصطلح(٣).

وهذا من أبي حيَّان حسن؛ فإنَّ الجوار من تعبيرات أبي عبيدة، استعمله للدلالة على أنَّ الاسم مشارك لما قبله في إعرابه، ولا يعني المصطلح النحوي

---

(١) إعراب القرآن للنحاس١/١٠٩.

(٢) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي لأبي الفرج النهرواني (ت٣٩٠ه) ص٣٠٢.

(٣) البحر المحيط٢/٣٨٣.

المعروف. فقد قال عند قول الله -ﷻ-: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[(١)]: "نصبهما جميعا على إعمال الفعل فيهما، أي: هدى فريقا ثم أشرك الآخر في نصب الأول، وإن لم يدخل في معناه. والعرب تدخل الآخر المشرك بنصب ما قبله على الجوار وإن لم يكن في معناه"[(٢)]، وقال في موضع آخر عند تفسيره قول الله -تعالى-: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[(٣)]: "انتصب بالجوار ولا يدخل الظالمين في رحمته"[(٤)].

ثانيًا- يدلل المعرب من خلال ذكر الأوجه الضعيفة على قوة الوجه الذي اختاره من حيث الصناعة: ومن ذلك ما ذكر السمين الحلبي في إعراب قول الله -تعالى-:﴿فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾[(٥)]، فقد ذكر في (ماذا) أربعة أوجه:

أحدها- أنَّ «ماذا» بمنزلة اسم واحد، فغلب فيه جانب الاستفهام، ومحله النصب على المصدر بما بعده، والتقدير: أي إجابة أجبتم. وهو قول الزمخشري[(٦)].

الثاني- أن «ما» استفهامية في محل رفع بالابتداء و«ذا» خبره، وهي موصولة بمعنى (الذي)، و «أجبتم» صلتها، والعائد محذوف أي: ما الذي أجبتم به، فحذف العائد، وهذا التوجيه نقله عن الحوفي[(٧)].

الثالث- أن «ما» مجرورة بحرف جر مقدر، لما حذف بقيت في محل نصب، وهو توجيه أبي البقاء[(٨)].

---

(١) من الآيتين(٢٩)، و(٣٠) من سورة الأعراف.
(٢) مجاز القرآن١/٢١٣.
(٣) الآية(٣١) من سورة الإنسان.
(٤) مجاز القرآن٢/٢٨٠.
(٥) من الآية(١٠٩) من سورة المائدة.
(٦) ينظر: الكشاف١/٦٩٠.
(٧) نقله عنه السمين الحلبي في الدر المصون٤/٤٨٧.
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن١/٤٧٠.

الرابع: أنَّ «ماذا» كناية عن المجاب به لا المصدر، معناه: ماذا أجابت به الأمم[١]، وذكر السمين أن هذا الوجه محتمل من توجيه الحوفي السابق.

وقد ضعف السمين الأوجه الثلاثة الأخيرة واستدل بضعفها على صحة التوجيه الأول. قال: " وإذا تبين ضعف هذه الأوجه رجح الأول"[٢].

ثالثًا- مكانة القائل بالوجه الضعيف وشهرته في العربيَّة، فينقله المعرب؛ لينقده ويوضح أسباب ضعفه من وجهة نظره، والتي قد تكون راجحة وقد تكون غير سديدة، فيأتي بعده من يضعف رأيه وينتصر للسابق، وهذا الأمر يقع كثيرا بين المعربين، من ذلك:

* ذكر أبو جعفر النحاس توجيهين لـــ(تولوا) في قول الله -تعالى-: ﴿ **وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ** ﴾[٣] "أحدهما- أنه فعل ماضٍ لا يتبين فيه الجزم، والثاني- أنه مضارع، أصله: (تتولَّوا) [٤]، على حذف إحدى التاءين تخفيفا. لكن ضعف أبو البقاء الوجه الثاني بعلة أنَّ حرف المضارعة لا يحذف[٥].

فالنحاس من العلماء الذين لهم مكانتهم في اللغة، ونقل عنه أبو البقاء لشهرته بغرض نقده، إلا أنَّ هذا مما لا يستقيم له، ولا ينبغي أن يُسلَّم به؛ فإنَّ حذف حرف المضارعة وقع في مثل هذا كثيرا في القرآن الكريم وكلام العرب، نظمًا ونثرا،

---

(١) ينظر: الدر المصون٤/٤٨٧.

(٢) الدر المصون٤/٤٨٨.

وضعف الوجه الثاني المنسوب للحوفي بأنه لا يجوز حذف العائد المجرور إلا إذا جر الموصول بحرف مثل ذلك الحرف الجار للعائد، وأن يتحد متعلقاهما، وضعف الوجه الثالث الذي ذكره أبو البقاء بأن حذف الجار وانتصاب مجروره ضعيف كذلك لا يجوز إلا في ضرورة. وضُعِّف توجيهُ ابن عطية بما ضعف به توجيه الحوفي.

(٣) من الآية (١٣٧)، من سورة البقرة.

(٤) إعراب القرآن للنحاس١/١٦٣.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن١/٢٦٨.

وأجمعوا على ذلك، حتى صار معروفًا بينهم، على حد تعبير ابن جني في المحتسب، قال: "والمعروف في هذا أنَّه إنما تحذف التاء إذا كان حرف المضارعة قبلها تاء، نحو "تَفَكَّرُون" و"تَذَكّرُون"، والأصل تتفكرون وتتذكرون؛ فيكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثاني منهما طلبا للخفة بذلك"(١).

وهو ما دعا السمين الحلبي أن ينتصر للنحاس من أبي البقاء، فقال في الدر المصون-بعد أن نقل عنه تضعيفه قول النحاس-: " قلت: وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ حرف المضارعة يحذف في هذا النحو من غير خلاف، ... وقد أجمعوا على الحذف في قوله: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾(٢)" (٣).

والغريب من أبي البقاء أنه ناقض نفسه، فقال بما ضعفه، بل وقع فيما هو أشد منه؛ حيث ذكر أنَّ (تولوا) في قول الله -سبحانه-: ﴿ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾(٤) أصله: (يتولوا)(٥). فتأوله على حذف الياء، وهو أشد من حذف التاء الذي قال به النحاس في الآية السابقة؛ لأنَّ حذف التاء يكون تخفيفا للثقل الناشئ عن اجتماع المثلين، ولكنه مع الياء مشكل؛ إذ لا مثلين، وحاول ابن جني أن يلتمس لهذه الحالة وجها في العربية، فقال إنه على تشبيه حرف مضارعة بحرف مضارعة، أي: تشبيه الياء بالتاء؛ إذ كانا زائدين، كما شبهت التاء والنون في تَعِد ونَعِد بالياء في يَعِد، فحذفت الواو معهما كما حذفت مع الياء في (يَعِد)(٦).

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها٢/١١١.
(٢) من الآية (٤) من سورة القدر.
(٣) الدر المصون٣/٢٣٠.
(٤) من الآية (٣) من سورة هود.
(٥) هكذا في التبيان٢/٦٨٩، ولعله (تتولوا)؛ لأنَّ الآية على الخطاب.
(٦) ينظر: المحتسب٢/١١١.

* نقل ابن عاشور في كتابه (التحرير والتنوير) أنَّ مذهب قطرب والزجاج أنَّ (الرحمن الرحيم) يدلان عندهما على معنى واحد من الصفة المشبهة، فهما متساويان وجعلا الجمع بينهما في الآية من قبيل التوكيد اللفظي، وهذا ظاهر مذهب أبي عبيدة كذلك؛ حيث قال: " «الرّحمن» مجازه ذو الرحمة، و «الرّحيم» مجازه الراحم، وقد يقدّرون اللفظين من لفظ واحد والمعنى واحد، وذلك لاتّساع الكلام عندهم"[(١)]، وكل من قطرب وأبي عبيدة والزجاج من مشاهير العلم الذين لهم مكانتهم في اللغة وتعد آراؤهم محلَّ اهتمام عند كثير من المعربين، وهذا ما جعل ابنَ عاشور ينقل توجيههم ويضعفه في كتابه التحرير والتنوير، ويقوي موقف ابن عاشور أنَّ التوكيد خلاف الأصل، والتأسيس خير من التأكيد، والمقام هنا بعيد عن مقتضى التوكيد. كما أنَّ ما ذُكِر من وجوه في الجمع بين الصفتين ليست بمقنعة[(٢)].

رابعًا- قد يكون الوجه الضعيف من جهة اللغة هو الأقوى من جهة المعنى:

وهذا المسلك في التخريج ينتهجه أصحاب المعاني، فهم كثيرا ما يغلبون في تأويلهم النص القرآني جانب المعنى غير مبالين بمكانته في اللغة قوة أو ضعفا، من ذلك ما ذكره ابن عطية في إعراب قول الله -سبحانه-: ﴿ **وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا** ﴾ "[(٣)]؛ حيث جعل "وجَعَلْنا" بمعنى صيرنا، فهي تتعدى إلى مفعولين: الأول- مُجْرِمِيها، والثاني- أَكابِرَ، ثم قال: "وفي الكلام على هذا تقديم وتأخير تقديره: وكذلك جعلنا في كل قرية مجرميها أكابر، وقدم الأهم؛

---

(١) مجاز القرآن ٢١/١. وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣/١.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ١٧٢/١.

(٣) من الآية (١٢٣) من سورة الأنعام.

إذ لعلة كبرهم أجرموا"[١]. وتعقبه ابن جزي[٢] في كتابه التسهيل بأنَّ هذا جيد في المعنى ضعيف في العربية، لأن أكابر جمع أكبر وهو من أفعل فلا يستعمل إلا بمن أو بالإضافة[٣]، وتبع ابنَ عطية في هذا التوجيه أبو البقاء العكبري[٤]، وخطَّأهما أبو حيان؛ لمخالفتهما للقاعدة النحوية، قال: "وما أجازاه خطأ وذهول عن قاعدة نحوية وهو أن أفعل التفضيل إذا كان بـــ(مِن) ملفوظا بها أو مقدرة أو مضافة إلى نكرة كان مفردا مذكرا دائما ....، وإذا تقرر هذا فالقول بأن مجرميها بدل من أكابر أو أن مجرميها مفعول أول خطأ؛ لالتزامه أن يبقى أكابر مجموعا وليس فيه ألف ولام ولا هو مضاف إلى معرفة وذلك لا يجوز"[٥]. والذي حمل ابن عطية وأبا البقاء على مخالفة القاعدة هو قوةُ المعنى على الوجه الضعيف.

* ومن ذلك إعراب الزمخشري -وهو من علماء المعاني- قول الله -عز وجل-: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[٦]؛ فقد أعرب (حصونهم) مبتدأ مؤخرا، و(مانعتهم) خبرا مقدما، لما بدا له في هذا الإعراب من قوة المعنى، فقال في توجيهه: "فإن قلت: أي فرق بين قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو ما نعتهم، وبين النظم الذي جاء عليه؟ قلت: في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم... "[٧].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز٢/٣٤١.

(٢) هو: أَحْمد بن عبد الْملك بن سعيد بن جزي الْكَلْبِيّ الغرناطي، كَانَ من أَعْيَان بَلَده، ووزرائه، وإماما مقدما فِي اللُّغَة والنحو وَالْفِقْه، أَخذ عَن أبي مُحَمَّد بن سمحون وغيره، من مؤلفاته غير التسهيل: القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، و الفوائد العامة في لحن العامة، والأنوار السنية في الألفاظ السنية، ووسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم، والبارع في قراءة نافع، وَمَات بغرناطة سنة ٥٤٣ه. ينظر: بغية الوعاة١/٣٣٠، والأعلام للزركلي٥/٣٢٥.

(٣) ينظر: تفسير ابن جزي= التسهيل لعلوم التنزيل١/٢٧٤.

(٤) ينظر: التبيان١/٥٣٦..

(٥) البحر المحيط٤/٦٣٦.

(٦) من الآية(٢) من سورة الحشر.

(٧) الكشاف٤/٤٩٩.

وهذا الوجه الذي ذكره الزمخشري ضعفه صاحب الفلك الدائر[١]، ورجح أن يكون(حصونهم) مرفوعا باسم الفاعل، حسب ما تقتضيه الصناعة النحوية؛ لأنَّه اعتمد على مبتدأ قبله، فقال ما نصُّه: "إنَّ حصونهم لا ترفع بأنه مبتدأ كما ظنه إلا على وجه ضعيف، والصحيح أنه فاعل، تقديره وظنوا أنهم تمنعهم حصونهم، فـ(مانعتهم) اسم فاعل معتمد على ما قبله؛ لأنَّه في الحقيقة خبر مبتدأ، من حيث كان خبرا لـ(أنَّ)، وأنَّ من شأنها أنْ تدخل على المبتدأ والخبر، ومتى كان اسم الفاعل خبرا لمبتدأ معتمدا عليه، فعمل فيما بعده عمل الفعل، كقولك "زيد قائم أبوه" فـ(أبوه) رفع بالفاعلية، وليس بمبتدأ على القول الصحيح في صناعة العربية"[٢].

وانتصر الطيبي لصاحب الكشاف بأنَّ صاحب المعاني لا ينظر إلا إلى أصل المعنى، ثم إلى فائدة عدوله عن أصله، وهذا ما ذكره واستدلَّ له ، قال: "صاحب المعاني كم له اختيار الوجه الضعيف عند التحري لاعتبار المعنى القوي، ألا ترى إليهم كيف حملوا قوله: "رجل عرف" على التقديم بناء على اللغة الضعيفة وهو: أكلوني البراغيث، والنحوي لا يثبته! وإلى قول المرزوقي في قوله:

فإنْ لم يَكُنْ إلاّ تَعَلّلُ سَاعَةٍ * قَلِيلٌ فإنِّي نَافِعٌ لي قَلِيلُهَا[٣]

"يجوز أن يكون "قليلها" مبتدأ و"نافع" خبر له مقدم عليه، والتقدير: فإني قليلها نافع لي"[٤]. فسلك أبو مسلم في هذه الآية هذا المسلك"[٥].

---

(١) هو: عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، الفقيه الشاعر. ولد سنة ٥٨٦هـ، وكان من أعيان العلماء الأفاضل، بارعا في علم الكلام، من مؤلفاته: شرح نهج البلاغة، والعبقري الحسان، وشرح المفصل للإمام فخر الرازي، والحواشي على كتاب المفصل في النحو، ونقص المحصول في علم الأصول، ... وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٦٥٦ه. ينظر: فوات الوفيات لمحمد بن شاكر٢/٢٥٩.

(٢) الفلك الدائر على المثل السائر لعبد الحميد بن هبة، عز الدين(ت٦٥٦ه)٤/٢٥٢، وينظر: البحر المحيط١٠/١٣٨.

(٣) من (الطويل)، لذي الرمة في ديوانه٢/٩١٣، وهو من شواهد: عيون الأخبار لابن قتيبة٤/٢٣، والعقد الفريد لابن عبد ربه ٨/١١٩، وأمالي الزجاجي ص١٦٠، والتذكرة الحمدونية لابن حمدون٦/١٦٧.

(٤) ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٩٩٦.

(٥) حاشية الطيبي على الكشاف المسماة فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب١٥/٣٠٦.

خامسًا- أحيانا يكون الحكم على الوجه الإعرابي بالقوة أو الضعف أمرًا نسبيا، يختلف من معرب لآخر، فما يراه أحدهم قويا يراه غيره ضعيفا، وهذا مرجعه ومردُّه إلى اختلاف مذاهب المعربين النحوية، فلا شك أن الخلاف النحوي يلقي بظلاله على إعراب النص القرآني، فكل يتمسك بما يذكره من وجه إعرابي في النص القرآني بما يمليه عليه مذهبه النحوي، فيدعمه ويستدل له، ويضعف ما خالفه من أوجه.

والشواهد على ذلك في كتب الإعراب كثيرة، منها على سبيل المثال :

* أعرب الفرَّاء(نفسَه) في قول الله-ﷻ-: ﴿ **إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ** ﴾ [(١)] تمييزًا، وهو عنده مؤول بالنكرة، قال: "وإن كان معرفة فإنه فِي تأويل نكرة، ويصيبه النصب فِي موضع نصب النكرة ولا يجاوزه"[(٢)]، وهو إعراب وجيه على رأي الكوفيين القائلين بجواز مجيء الحال معرفة، أما البصريون الذين يوجبون تنكير الحال فيرون هذا الوجه ضعيفا لا يصح أن يحمل عليه النص القرآني، قال أبو البقاء-موافقا المذهب البصري في وجوب تنكير الحال-: "وقال الفراء هو تمييز، وهو ضعيف؛ لكونه معرفة"[(٣)]. وذكر له أبو حيَّان عدة توجيهات تتناسب مع مذهبه البصري وتخرجه من باب التمييز؛ ورجح منها أن يكون مفعولا به، ويكون الفعل يتعدى بنفسه، قال: "فهو الذي نختاره؛ لأنَّ ثعلبا والمبرد حكيا أنَّ (سفِه) بكسر الفاء يتعدى، كـــ(سَفَّه) بفتح الفاء وشدها. وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة" [(٤)].

(١) من الآية(١٣٠) من سورة البقرة.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء١/٧٩، وينظر: جامع البيان للطبري٣/٩٠، والهداية إلى بلوغ النهاية١/٤٥٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن١/١١٧.

(٤) البحر المحيط١/٦٢٨.

المبحث الثَّالث- دراسةٌ نقدية لبعض الأوجه الضعيفة في إعراب النص القرآني-كتاب التبيان نموذجاً.

يُعدُّ كتاب (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري من أهم كتب أعاريب القرآن الكريم؛ حيث جمع فيه مؤلفه كثيرا من أقوال السابقين النحوية في توجيه الأوجه الإعرابية، ولم يكتف بنقل هذه الأقوال وإنَّما حَكم عليها بالقوة أو الضعف، أو الصواب أو الخطأ، وكثيرا ما يعلل لحكمه ويوجهه من الناحية اللغوية، وهذا ما جعل هذا الكتاب الجليل جمَّ الفوائد من الناحية اللغوية، وحدا بمشاهير النحويين أن يتناولوا آراءه النحوية في هذا الكتاب بالمناقشة، والتحليل، والنقد، والتوجيه، ومن أهم الكتب التي نقلت عن التبيان وعنيت به تحليلا وتعقيبا: تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والدر المصون للسمين الحلبي، وفي هذا المبحث سوف أعرض بعض المسائل التي ضعف أبو البقاء بعض التوجيهات النحوية الواردة فيها عن أهل اللغة قبله، وموقف اللاحقين من تضعيف العكبري للوجه النحوي بين الإنصاف والتعسف.

المسألة الأولى- ما ذكره أبو البقاء العكبري في تخريج قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر عنه (نجِّي) في قول الله-تعالى-: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [(١)]-بنون واحدة مضمومة، وتشديد الجيم-[(٢)]؛ حيث خرج أبو البقاء هذه القراءة على ثلاثة أوجه، ذكر أنَّ جميعها ضعيف في العربيَّة، وهذه الأوجه هي:

---

(١) من الآية (٨٨) من سورة الأنبياء.

(٢) تنظر القراءة في: المبسوط في القراءات العشر ص٣٠٢، وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني٣/١٣٧٢، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ص ٣٤٩.

أولها- أنَّه فعل ماض، وسكن الياء إيثارا للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر؛ أي: نجى النجاء. وهو تخريج الفراء وابن خالويه [١]. وضعَّفه أبو البقاء من وجهين: أحدهما- تسكين آخر الماضي، والثاني: إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح.

ثانيها- أنه فعل مستقبل قلبت منه النون الثانية جيما وأدغمت؛ وهذا التوجيه ضعفه أبو البقاء ولم يعلله، ونقله النحاس عن أبي عبيد وضعَّفه، وعلل له بأنَّه لا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ؛ لِبُعْدِ مَخْرَجِ النُّونِ مِنْ مَخْرَجِ الْجِيمِ فَلَا تُدْغَمُ فِيهَا[٢].

ثالثها- أن أصله (نُنَجِّي) -بضمِّ الأولى وفتح الثانيةِ وتشديد الجيمِ-لكنَّه استثقل توالي مِثْلين، فحُذِفت الثانية. وهذا التخريج ضعفه -أيضًا- أبو البقاء لوجهين:

أحدهما- أنَّ النون الثانية أصل وهي فاء الكلمة، فحذفها يبعد جدا، والثاني: أنَّ حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف «تظاهرون»[٣].

إلَّا أنَّ هذا التخريج الثالث الذي ضعَّفه أبو البقاء نقله النحاس عن الأخفش الأصغر واستحسنه، فقال في إعرابه: "ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان قال: الأصل ننجّي فحذف إحدى النونين لاجتماعهما، كما يحذف إحدى التاءين لاجتماعهما... والدليل على صحة ما قال أن عاصما يقرأ (نجّي) بإسكان الياء، ولو كان على ما تأوله من ذكرناه لكان مفتوحا"[٤]. وهو يقصد بقوله: " ولو كان على ما تأوله من ذكرناه لكان مفتوحا" التوجيه الأول، فقد نقله عن الفراء وردَّه بأن الياء في القراءة ساكنة ولو كان فعلا ماضيا كما ذكر الفراء لكان مفتوح الآخر (نُجِّيَ).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء٢/٢١٠، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٢٥٠.
(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس٣/٥٦، وينظر: مغني اللبيب ص٧٢١.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٢٥.
(٤) إعراب القرآن للنحاس٣/٥٦.

أمَّا الوجهان اللذان ضعف بهما أبو البقاء هذا الوجه، فقد ردَّهما السمين الحلبي، ردَّ الأول بأنَّ كون الثانية أصلا لا أثر له في منع الحذف، كما أنَّ النحويين اختلفوا في (إقامة واستقامة) أي الألفين المحذوفة؟ مع أنَّ الأولى هي أصل؛ لأنَّها عين الكلمة. وردَّ الثاني بأنَّ اختلاف الحركة لا أثر له؛ لأنَّ الاستثقال باتحاد لفظ الحرفين على أي حركة كانا(١).

وقراءة ابن عامر وعاصم (نُجِّيْ) لحَّنها بعض المعربين؛ لمَّا خفي عليهم وجهها في العربيَّة، فقال الفرَّاء: "وقد قرأ عَاصِمِ- فيما أعلم-(نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنَّه احتمل اللحن، ولا نعلم لَهَا جهة"(٢)، وقال شيخ المفسرين الطبري: "وإنما حمل عاصما على هذه القراءة أنَّه وجد المصاحف بنون واحدة وكان في قراءته إياه على ما عليه قراءة القرّاء إلحاق نون أخرى ليست في المصحف، فظنَّ أن ذلك زيادة ما ليس في المصحف، ولم يعرف لحذفها وجها يصرفه إليه. والصواب من القراءة التي لا استجيز غيرها في ذلك عندنا ما عليه قرّاء الأمصار، من قراءته بنونين وتخفيف الجيم؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليها وتخطئتها خلافه"(٣).

إلَّا أنَّ هذا التوجيه الذي استحسنه النحاس يوجِّه قراءة ابن عامر وعاصم في العربية، هذا مع موافقتها الرسم العثماني، وهي قراءة سبعيَّة ثبتت بالتواتر عن النبي -صلى الله عليه وسلَّم-، فلا سبيل للطعن عليها، وإن أشكل على بعضهم وجهها في العربية.

ونظير هذه القراءة في تخريجها على حذف إحدى النونين؛ تخفيفا- حذف إحدى التاءين في عدة مواضع في القرآن، منها قوله-سبحانه-:﴿ وَلَا تَفَرَّقُوٓاْ ﴾ (٤)،

---

(١) ينظر: الدر المصون٨/١٩٢.
(٢) معاني القرآن٢/٢١٠.
(٣) جامع البيان١٨/٥١٩،٥٢٠.
(٤) من الآية (١٠٣) من سورة آل عمران.

﴿ تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم ﴾[١]، ﴿ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾[٢]. وأصلها: تتفرقوا، تتظاهرون، تتذكرون. وقد أحسن السمين الحلبي؛ حيث استحسن هذه القراءة وتخريجها على هذا التوجيه، وعاب على من لحنها، فقال: "وهذه القراءة متواترة، ولا التفات على من طعن على قارئها" [٣].

المسألة الثانية- في باب التمييز، نقل أبو البقاء عن الفرَّاء أنَّه أعرب(نفسَه) تمييزًا في قول الله -تعالى-﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾[٤]، وهذا الإعراب ضعَّفه أبو البقاء؛ لمَّا كان معرفة، والتمييز لا يكون إلَّا نكرة، قال: "(نفسه): مفعول سفه؛ لأنَّ معناه (جهل) تقديره: إلا من جهل خلق نفسه أو مصيرها، وقيل التقدير: (سفَّه) بالتشديد، وقيل: التقدير: (في نفسه)، وقال الفراء هو تمييز، وهو ضعيف؛ لكونه معرفة"[٥]. وجملة هذه الأوجه في توجيه نصب (نفسه) ثلاثة:

أولها- أنه على تضمين (سفه) معنى فعل آخر يعدى بنفسه، نحو: (جهل)، أو (سفَّه) مشددا، فيكون النصب على التشبيه بالمفعول به، وهذا تأويل جمهور البصريين[٦]، الذين يوجبون تنكير التمييز، وفي مذهبهم يقول النحاس: "ونصب المعارف على التفسير محال عند البصريين؛ لأنَّ معنى التفسير والتمييز أن يكون واحدا نكرة يدلّ على الجنس"[٧]..

---

(١) من الآية (٨٥) من سورة البقرة.
(٢) وردت في سبعة عشر موضعا في القرآن الكريم، أولها من الآية (١٥٢) من سورة الأنعام.
(٣) الدر المصون٨/١٩٢.
(٤) من الآية(١٣٠) من سورة البقرة.
(٥) التبيان في إعراب القرآن١/١١٧.
(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/١٦٤، والبديع في علم العربية١/٢٠٧، وأمالي ابن الحاجب١/٤٥٨، والمقاصد الشافية للشاطبي٣/٥٢٨.
(٧) إعراب القرآن للنحاس٣/١٦٤. وينظر: تفسير القرطبي١٣/٣٠١.

والثاني- أن النصب على نزع الخافض، والمعنى: سفه في نفسه، فلمَّا حذف حرف الجر انتصب الاسم، وهو مذهب الأخفش الذي نصَّ عليه في معانيه، وجعله نظير قولهم: "ضُرِبَ عبدُ اللهِ الظهرَ والبَطْنَ"، و "دَخَلْتُ البيتَ"، أي: ضُرِب على الظهر وعلى البطن ودخلت في الدار(١)، ونُسِب هذا القول للكسائي(٢).

والثالث- أنه منصوب على التمييز، وهو -كما ذكر أبو البقاء-مذهب الفراء الكوفي الذي نص عليه في معانيه، ووجهه بأن المعرفة فيه مؤولة بالنكرة، قال: "وإن كان معرفة فإنه فِي تأويل نكرة، ويصيبه النصب فِي موضع نصب النكرة ولا يجاوزه"(٣)، ولا يجيز فيها التقديم، فلا يقال: "رأيه سفه زيدٌ"(٤). ومثله عنده قول الله -تعالى-: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾(٥).

وقد ضعف أبو البقاء مذهب الفراء بناء وفاقا للمذهب البصري الذي يوجب تنكير التمييز، وعليه فإن ما استند إليه أبو البقاء في تضعيف مذهب الفراء لا يلزمه؛ بناء على مذهبه الكوفي الذي لا يشترط تنكير التمييز، وله شواهده الكثيرة من السماع شعرا ونثرا، وقد تأولها البصريون بما يوافق مذهبهم ويخرجها من باب التمييز.

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش١/١٥٧.

(٢) ينظر: الكشاف١/١٨٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء١/٧٩، وينظر: جامع البيان للطبري٣/٩٠، والهداية إلى بلوغ النهاية١/٤٥٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء١/٧٩.

(٥) من الآية(٥٨) من سورة القصص.

* المسألة الثالثة- في باب نواصب الفعل المضارع، ضعف أبو البقاء توجيه الكوفيين لنصب (يذر) في قول الله -ﷻ-: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ (١)، على زيادة اللام مع كونها عندهم ناصبة بنفسها للفعل المضارع، قال أبو البقاء: "(ما كان الله ليذر) : خبر كان محذوف، تقديره: ما كان الله مريدا لأن يذر، ولا يجوز أن يكون الخبر (ليذر)؛ لأنَّ الفعل بعد اللام ينتصب بأن، فيصير التقدير: ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه، وخبر كان هو اسمها في المعنى، وليس الترك هو الله -تعالى-، وقال الكوفيون: اللام زائدة، والخبر هو الفعل، وهذا ضعيف؛ لأنَّ ما بعدها قد انتصب فإن كان النصب باللام نفسها فليست زائدة، وإن كان النصب بأن فسد لما ذكرنا"(٢).

وهذا هو توجيه الكوفيين وموقف أبي البقاء منهم في كل ما هذا شأنه في القرآن الكريم، قال أبو البقاء في موضع آخر: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ (٣): خبر (كان) محذوف، واللام متعلقة بذلك المحذوف، تقديره: وما كان الله مريدا لأن يضيع إيمانكم، وهذا متكرر في القرآن، ومثله قوله -ﷻ-: ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ (٤). وقال الكوفيون: ليضيع هو الخبر، واللام داخلة للتوكيد، وهو بعيد؛ لأنَّ اللام لام الجر، وأن بعدها مرادة، فيصير التقدير على قولهم ما كان لله إضاعة إيمانكم"(٥).

---

(١) من الآية(١٧٩) من سورة آل عمران.
(٢) التبيان في إعراب القرآن١/٣١٤.
(٣) من الآية(١٤٣) من سورة البقرة.
(٤) من الآيتين(١٣٧) و (١٦٨) من سورة النساء.
(٥) التبيان في إعراب القرآن١/١٢٤.

وقد رجَّح أبو البقاء توجيه البصريين القائل بأنَّ خبر (كان) محذوف، والفعل (يذر) منصوب بـــ(أنْ) مضمرة وجوبا بعد (لام الجحود)، وضعف مذهب الكوفيين القائل بأن اللام ناصبة للفعل بنفسها، والفعل هو خبر (كان)، وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين مشهورة في كتب النحويين(١). ومذهب البصريين هو المذهب الراجح عند أكثر النحويين، حتى قال الشاطبي في مذهب الكوفيين: "وقد زعم الكوفيون أن اللام هنا في الناصبة بنفسها، سواء كانت لام جحد أم لا، وليست عندهم بلام جر، وذهبوا في ذلك مذاهب لا فائدة في الاشتغال بها إذا فهم وجه الكلام"(٢).

ووجَّه أبو البقاء تضعيفه مذهب الكوفيين في توجيه الآية الكريمين بأمرين: أحدهما راجع إلى الصناعة والآخر راجع إلى المعنى، فالأمر الأول الذي يتعلق بالصناعة- أنهم زعموا أنَّ النصب بهذه اللام نفسها، ومع ذلك فهي عندهم زائدة، وهذا لا يستقيم، فالزائد لا يعمل -هكذا قال العكبري وهو مردود-.

والأمر الثاني الذي يتعلق بالمعنى- أنَّ النصب إن كان بإضمار «أن» فسد من جهة المعنى؛ لأنَّ «أنْ» وما في حيزها بتأويل مصدر، والخبر في باب «كان» هو الاسم في المعنى فيلزم أن يكون المصدر الذي هو معنى من المعاني صادقا على اسمها وهو محال.

والحق أن كلا الأمرين اللذين اعتمد عليهما أبو البقاء في تضعيف توجيه الكوفيين مدخول، أمَّا الأول فقد ردَّه السمين الحلبي بأنَّ العمل لا يمنع الزيادة، قال: " أما قوله: إن كان النصب بها فليست زائدة- فممنوع؛ لأنَّ العمل لا يمنع الزيادة، ألا ترى أن حروف الجر تزاد وهي عاملة، وكذلك (أن) عند الأخفش و (كان) في قوله:

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/١٦٤، والبديع في علم العربية١/٢٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش٤/٢٤٣، وأمالي ابن الحاجب١/٤٥٨.

(٢) المقاصد الشافية٦/٣٢.

..... * وجِيْرَانٍ لَنا كانُوا كِرامِ[(١)]"[(٢)]

والشاهد في البيت زيادة (كان)؛ حيث رفعت الضمير المتصل بها، وهذا اختيار سيبويه وشيخه الخليل، جاء في الكتاب: "وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فَكيف إذَا رَأَيْتُ دِيارَ قَوْمٍ * وجِيْرَانٍ لَنا كانُوا كِرامِ"[(٣)]

وعمل حرف الجر مع كونه زائدًا كثير مشهور عند النحويين نحو قول الله-ﷻ-: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾[(٤)]، ونحو قولهم: "بحسبك الأخلاق الحسنة"، زيدت (من) في الآية الكريمة، والباء في المثال، وعملهما لازال قائما مع القول بزيادتهما.

وأمَّا الأمر الثاني الذي ضعَّف به أبو البقاء توجيه الكوفيين في الآية الكريمة فيمكن أن يجاب عنه بالقاعدة السابعة التي ذكرها ابن هشام الأنصاري في (أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيَّة)، وهي أنَّ اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر، نحو قوله -ﷻ-: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن

---

(١) عجز بيت من (الوافر)، للفرزدق في ديوانه٥٩٧، وصدره: (فَكيف إذَا رَأَيْتُ دِيارَ قَوْمٍ)، وهو من شواهد الكتاب١٥٣/٢، على زيادة (كان) بين الصفة والموصوف (جيران-كرامٍ)- مع كونها عاملة، وهي غير زائدة عند المبرد، وكثير من النحويين، حيث اعتبر المبرد أن "كان" الزائدة، تكون مجردة، لا اسم ولا خبر، وخرج هذا البيت على أن قوله: "لنا" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "كان" المتقدم عليها.

- ينظر: المقتضب١١٦/٤، وأوضح المسالك لابن هشام٢٥١/١، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري٢٥٢/١.

(٢) الدر المصون٥٠٨/٣.

(٣) الكتاب١٥٣/٢.

(٤) من الآية(٣) من سورة فاطر.

﴿ يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [١]؛ فإن يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بـ(مفترى)[٢]، ويكون التقدير -بناء على هذا- في الآية الكريمة السابقة على مذهب الكوفيين: "ما كان الله تاركًا المؤمنين..".

* المسألة الرابعة- في باب الاسم الموصول ضعَّف أبو البقاء توجيه (مَن) في قول الله-ﷻ-: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [٣]، إلى أنَّها موصول اسمي، ووجهه، فقال: "(من) في موضع رفع بالابتداء، وما قبله الخبر أو هو مرتفع بالجار قبله على ما تقدم. و(من) هنا نكرة موصوفة، و(يقول) صفة لها، ويضعف أن تكون بمعنى(الذي)؛ لأنَّ(الذي) يتناول قوما بأعيانهم والمعنى هاهنا على الإيهام، والتقدير:(ومن الناس فريق يقول)" [٤]. فذكر أبو البقاء توجيهين لـ(مَنْ) في هذه الآية الكريمة:

الأول- أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، وقدَّرها: ومن الناس فريق يقول.

والثاني- أن تكون معرفة ناقصة (أي: موصول اسمي بمعنى الذين)؛ لأنها تقع على المفرد والجمع بلفظ واحد، والمعنى هنا على الجمع. ويكون التقدير: ومن الناس الذين يقولون.

وقد ضعف أبو البقاء التوجيه الثاني، ومعتمده في هذا (المعنى)؛ فإن (الذي) تفيد المعرفة فهي تتناول أقواما بأعيانهم في حين أنَّ المعنى المراد في الآية الكريمة على الإيهام لا التعيين-كما فهمه-، فناسبها توجيه (من) إلى معنى النكرة الموصوفة. وما اعتمد عليه أبو البقاء في التضعيف غير مسلَّم، فقد جاء في أسباب

---

(١) من الآية(٣٧) من سورة يونس.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص٨٨٤.

(٣) من الآية(٨) من سورة البقرة. ومن الآية (١٠) من سورة العنكبوت.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢٤/١.

النزول أنَّ الآية الكريمة نزلت في جماعة بعينهم، وهم: عبد الله بن أبي بن سلول، وأصحابه، ومن وافقه من غير أصحابه ممن أظهر الإسلام وأبطن الكفر. ذكره الزمخشري، وتبعه بعض المفسرين كالبيضاوي[١] وأبي حيان[٢]، والسمين الحلبي[٣]، ورتبوا عليه جواز كون (مَنْ) موصولة.

وبنى الزمخشري رأيه على نوع اللام في (الناس)، فذكر أنها إن كانت للجنس فـ(من) موصوفة، وإن كانت للعهد فهي (موصولة)، قال في كشافه: "ومن في (مَنْ يَقُولُ) موصوفة، كأنه قيل: ومن الناس ناس يقولون كذا، كقوله: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾[٤] إن جعلت اللام للجنس. وإن جعلتها للعهد فموصولة، كقوله: -ﷻ-: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾[٥]"[٦]. وتعقبه أبو حيَّان بأنَّه لا يلزم ذلك، بل يجوز أن تكون اللام للجنس ومن موصولة، ويجوز أن تكون للعهد، ومن نكرة موصوفة فلا تلازم بين ما ذكره[٧].

بل إنَّ أبا حيَّان رجح فيها الموصولية على النكرة، ووجهه بأن استعمال (مَنْ) نكرة موصوفة يختص بمواضع ليس هذا منها، فقال: "والذي نختار أن تكون من موصولة، وإنما اخترنا ذلك؛ لأنَّه الراجح من حيث المعنى ومن حيث التركيب الفصيح. ألا ترى جعل (مَنْ) نكرة موصوفة إنما يكون ذلك إذا وقعت في مكان يختص بالنكرة في أكثر كلام العرب، وهذا الكلام ليس من المواضع التي تختص

---

(١) ينظر: تفسير البيضاوي=أنوار التنزيل وأسرار التأقيل١/٤٤.
(٢) ينظر: البحر المحيط١/٨٨.
(٣) ينظر: الدر المصون١/١١٧.
(٤) من الآية (٢٣) من سورة الأحزاب.
(٥) من الآية(٦١) من سورة التوبة.
(٦) ينظر: الكشاف١/٥٤.
(٧) ينظر: البحر المحيط١/٨٨.

بالنكرة، وأما أن تقع في غير ذلك فهو قليل جدا، حتى إنَّ الكسائي أنكر ذلك وهو إمام نحو وسامع لغة، فلا نحمل كتاب الله ما أثبته بعض النحويين في قليل وأنكر وقوعه أصلا الكسائي، فلذلك اخترنا أن تكون موصولة"(١).

بناء على هذا لا يكون لتضعيف أبي البقاء في توجيه(مَنْ) إلى الموصوليَّة في الآية الكريمة وجه صحيح.

* المسألة الخامسة- في باب (إنْ) المخففة من الثقيلة ضعَف أبو البقاء توجيه الكوفيين في قول الله-ﷻ- ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ (٢)، قال: "(وإن كانت): إن المخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، واللام في قوله: «لكبيرة» عوض من المحذوف. وقيل: فصل باللام بين (إن) المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام (إنْ). وقال الكوفيون: (إنْ) بمعنى (ما)، واللام بمعنى(إلَّا)، وهو ضعيف جدا من جهة أنَّ وقوع اللام بمعنى(إلَّا) لا يشهد له سماع ولا قياس"(٣).

فذكر أبو البقاء وجهين في الآية الكريمة:

أحدهما- على المذهب البصري الذي قالوا به في هذه الآية ونظائرها، وهو أنَّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة، واسمها مضمر دل عليه الكلام، واللام هي لام الفصل أو الفارقة(٤)؛ لأنَّها تفرق بين (إن) المخففة من الثقيلة والنافية بمعنى (ما) نحو قول الله -تعالى-: ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ﴾(٥) وتسمى كذلك لام العوض؛ لأنَّها عوض عن تشديد(إنَّ).

---

(١) البحر المحيط١/٨٨،٨٩.

(٢) من الآية(١٤٣) من سورة البقرة.

(٣) التبيان في إعراب القرآن١/١٢٤.

(٤) ينظر: المفصل ص٤٥٢.

(٥) من الآية (٦٨) من سورة يوسف.

والثاني- على المذهب الكوفي الذي تناقلته عنهم كتب النحو، وهو أنّ (أنْ) بمعنى (ما) النافية، واللام بمعنى (إلَّا)، وتسمى (لام إلَّا)، ومن شواهدهم قول الشاعر:

أَمْسَى أَبانُ ذَليلاً بعدَ عِزَّتِهِ * وما أَبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودانِ[١]

استدلوا به علي أنَّ اللام التي مع "إن" الخفيفة بمعني "إلا" و(إنْ) نافية، كما إذا كان بدل إن حرف آخر من حروف النفي، كما في هذا البيت، والمعني عندهم: "وما أبان إلاَّ من أعلاج سودان". وتأوله البصريون على أن اللام زائدة في الخبر بعد (ما) النافية[٢]. ويختلف معنى البيت على التقديرين، فعلى تقدير المصنف نفى أن يكون أَبانُ مِن أَعلاجِ سُودان، وعلى تقدير الكوفيين أَثبتَ أنه منهم.

ورجَّح أبو البقاء في هذه الآية الكريمة تأويل البصريين كما هو عليه أكثر المفسرين والمعربين للقرآن الكريم[٣]، وضعَّف توجيه الكوفيين، وعلل له بأن استعمال (ما) بمعنى (إلَّا) غير مقيس، كما أنه مفقود في السماع الصحيح؛ إذ لم تتفوه به العرب[٤]. وأبطل أبو حيان مذهب الكوفيين، ورد الاحتجاج بالبيت السابق؛ بأنَّه مجهول لا يعرف قائله، وشكَّك في ناقله، فقال-بعد أن ذكر مذهب الكوفية منسوبا إلى الكسائي-: "وهذا باطل؛ لأنَّ اللام لا تعرف في كلامهم بمعني (إلا) ، فأما ما أنشدناه قبل:

---

(١) من (البسيط)، وهو بلا نسبة في مصادره، ورد في: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش٣/١٣٥٤، والتذييل والتكميل لأبي حيان٥/١٢١، وتعليق الفرائد للدماميني٤/٥٥، والمعجم المفصل في شواهد العربية٨/١٦٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٠، وارتشاف الضرب٢/١٢٧٠، وشرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي٤/٣٥٥.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/٨٣،والكشاف١/٢٠٠،ومشكل إعراب القرآن لمكي١/١١٣، والمحرر الوجيز١/٢٢٠، والبحر المحيط٢/١٨، و٥/١٢٦، والدر المصون٢/١٥٥.

(٤) التبيان في إعراب القرآن١/١٢٤.

.... * **وما أَبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودانِ**

وروي: لمن أعلاج سوداء، فلا يعرف قائله، وإنما ثبت في كتاب (العين)، وكثير مما وقع فيه غير صحيح، وبتقدير ثبوته فقد ذكرنا تأويل المصنف فيه علي أنَّ اللام زائدة"[١].

وغلط الزجاجي تأويل الكوفيين؛ بأنَّ اللام للإيجاب والتحقيق و(ما) للنفي فلا يجوز اجتماعهما في حال فيكون الكلام محققا منفيا، كما فرَّق الزجاجي بين اللام و(إلَّا) بالدليل العقلي، وذلك أنَّ في (إلَّا) نقض ما قبلها، فإذا دخلت على كلام موجب نقضته فجعلته منفيا، نحو: "قام القوم إلا زيدا"، وإذا دخلت على كلام منفي نقضت النفي فجعلته موجبا، نحو: "ما قام القوم إلا زيد". أمَّا اللام فليس فيها معنى نقض ما قبلها، وإنما فيها تحقيق ما بعدها فإذا دخلت في خبر(ما) نحو: "ما زيد لقائم" جمعت بين النفي والإيجاب في الخبر وهذا محال[٢].

* والذي يظهر أنَّ مجيء (إنْ) بمعنى (ما) إذا كان بعدها (إلَّا) سائغ جيد، ولا يمتنع وضع (ما) مكانها، نحو: "إن زيد إلا قائم" فهو بمعنى: "ما زيد إلا قائم"، ويكون هذا كلاما جيدا، ونظائره كثيرة في القرآن الكريم، منها قول الله -ﷻ- ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[٣]، وقوله -سبحانه-: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[٤].

أمَّا مجيء (اللام) بمعنى (إلَّا) فهو مفقود في كلام العرب المحتج به، ولا يشهد به قياس صحيح -كما ذكر أبو البقاء وأكثر النحويين-، وهو مما يضعف تأويل الكوفيين في هذه الآية العليَّة ونظائرها.

(١) التذييل والتكميل٥/١٤٣.

(٢) ينظر: اللامات ص١١٦ بتصرف يسير.

(٣) من الآيات(٥٧) من سورة الأنعام، و(٤٠) و(٦٧) من سورة يوسف.

(٤) من الآيات(٢٠) من سورة الملك.

* المسألة السادسة- في باب مجيء الحال من المضاف إليه ضعف أبو البقاء الوجه الإعرابي القائل بأن (حنيفا) حال من (إبراهيم) في قول الله -ﷻ- ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [(١)]، قال: "(حنيفا) : حال من إبراهيم، والحال من المضاف إليه ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال؛ وسبب ذلك أنَّ الحال لا بد لها من عامل فيها، والعامل فيها هو العامل في صاحبها، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذا في الحال. ووجه قول من نصبه على الحال أنه قدر العامل معنى اللام، أو معنى الإضافة، وهو المصاحبة والملاصقة، وقيل: حسن جعل (حنيفاً) حالا؛ لأنَّ المعنى: نتبع إبراهيم حنيفا، وهذا جيد؛ لأنَّ الملة هي الدين؛ والمتبع إبراهيم، وقيل: هو منصوب بإضمار أعني"[(٢)].

فذكر أبو البقاء في لفظ (حنيفا) وجهين من الإعراب: أحدهما- أنه حال من -إبراهيم-عليه السلام-، وهو توجيه الأخفش[(٣)] والزجاج[(٤)] ولم يذكر الزمخشري غيره، شبهه بقولهم: "رأيت وجه هندٍ قائمةً"[(٥)]. ومعنى الآية على هذا الوجه: (بل نتبع إبراهيم في هذه الحال). والوجه الآخر- أنّه منصوب بإضمار فعل، وقدَّره أبو البقاء (أعني). وهو قول الأخفش الأصغر الذي خطَّأ إعرابه حالا، قال أبو جعفر النحاس: "قال علي بن سليمان هذا خطأ لا يجوز: "جاءني غلام هند مسرعة"، ولكنَّه منصوب على (أعني)"[(٦)].

---

(١) من الآية(١٣٥) من سورة البقرة.
(٢) التبيان في إعراب القرآن١/١٢٠،١٢١.
(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش١/٢٢٧.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/٢١٣.
(٥) الكشاف٢/٨٤.
(٦) إعراب القرآن للنحاس١/٨١، وينظر: تفسير القرطبي٢/١٣٩.

والوجه الأول ضعَّفه أبو البقاء، ووجَّهه بأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذا في الحال؛ وذلك أنَّ عامل المضاف إليه اللام أو الإضافة، وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال؛ لأنَّه لا يعمل عمل الفعل.

إلا أنَّ أبا البقاء التمس وجها يحسن هذا التوجيه في العربيَّة، وهو أنَّ المعنى نتبع إبراهيم حنيفا، وهذا يشير إلى القاعدة النحوية التي ذكرها ابن مالك أنَّ الحال تجيء من المضاف إليه قياسا في ثلاثة مواضع، أحدها- أن يكون المضاف عاملا عمل الفعل. الثاني- أن يكون جزءا، نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[(١)]، الثالث- أن يكون كالجزء كهذه الآية؛ لأنَّ إبراهيم لما لازمها تنزلت منه منزلة الجزء[(٢)].

لكنَّ كثيرًا من النحويين يستضعفون مجيء الحال من المضاف إليه ولو كان المضاف جزءا من المضاف إليه، على حد قول أبي حيان: " أما الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة، فنحن لا نجيزه، سواء كان جزءا مما أضيف إليه، أو كالجزء، أو غير ذلك"[(٣)].

ووجَّه هؤلاء نصب(حنيفًا) في هذه الآية الكريمة إلى أنه حال من (ملة) على المعنى، فقال ابن الشجري: "فإن قيل: قد جاءت الحال من المضاف إليه في القرآن، في قوله-ﷻ- ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[(٤)]- فالقول عندي أنَّ الوجه أن تجعل {حَنِيفًا} حالا من الملّة، وإن خالفها بالتذكير؛ لأن الملّة بمعنى الدّين، فجاءت الحال

(١) من الآيتين(٤٣) من سورة الأعراف، و(٤٧) من سورة الحجر.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٤٢.
(٣) البحر المحيط١/٦٤٦.
(٤) من الآية(١٣٥) من سورة البقرة.

على المعنى"[(١)]، ويمكن تصحيحه كذلك بأن (حنيفا) على (فعيل) وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

فهذا الوجه هو أرجح الوجوه الذي ينبغي أن توجه إليه الآية الكريمة؛ أما كونها حالا من المضاف إليه فهو وجه ضعيف؛ إذ إنه مختلف فيه بين النحويين والأولى ألا يحمل عليه النص القرآني.

* المسألة السابعة- في باب العطف على الضمير المخفوض- ضعَّف أبو البقاء توجيه الجر في (ذكرى) عطفا على الضمير المخفوض في (به) في قول الله- ﷻ- ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[(٢)]، قال: "(وذكرى) فيه ثلاثة أوجه: أحدها- منصوب، وفيه وجهان:

أحدهما- هو حال من الضمير في (أنزل)، وما بينهما معترض. والثاني- أن يكون معطوفا على موضع (لتنذر وتذكر)؛ أي: ولذكرى.

والثاني- أن يكون في موضع رفع، وفيه وجهان: أحدهما- هو معطوف على (كتاب). والثاني- خبر ابتداء محذوف؛ أي: وهو ذكرى. والوجه الثالث- أن يكون في موضع جر عطفا على موضع تنذر، وأجاز قوم أن يعطف على الهاء في «به»، وهذا ضعيف؛ لأنَّه الجار لم يُعَدْ"[(٣)].

فحاصلُ ما ذكره العكبري من أوجه إعرابية في(ذكرى) ستة؛ لأنها تحتمل ألقاب الإعراب الثلاثة: (الرفع والنصب والخفض) وذكر لكلٍ وجهين، فبدأ بالنصب على الحال من الضمير المستتر في (أنزل)، وختم بالخفض على الضمير المجرور في (به)، وهو مذهب كوفي، وقد نصَّ أبو البقاء على أن هذا الوجه ضعيف في

---

(١) أمالي ابن الشجري٣/٩٨.

(٢) الآية(٢) من سورة الأعراف.

(٣) التبيان في إعراب القرآن١/٥٥٥،٥٥٦.

اللغة، موافقا في هذا المذهب البصري؛ فإن البصريين لا يجوزون العطف على الضمير المجرور حتى يعاد الجار، كما في قول الله-ﷻ- ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[(١)]، وقوله: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾[(٢)].

واعتل البصريون لمذهبهم بأنَّ الضمير المجرور شديد الاتصال بالجار حتى إنهما كالكَلمة الواحِدة؛ فلم يجُز العَطفُ من غير إعادة الخافض؛ لأنه يشبه العطف على بعض الكلمة[(٣)]. ولهذا لم يذكر هذا التوجيه في الآية الكريمة أكثر المفسرين والمعربين للقرآن الكريم.

* إلَّا أنَّ التوجيه على المذهب الكوفي والذي ضعَّفه أبو البقاء العكبري في الآية الكريمة، رأي معتبر له وجاهته، وله أنصاره من النحويين؛ لكثرة السماع الصحيح الذي يؤيده، حتى قال أبو حيان-وهو بصري النزعة-: "وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم عليه الزمخشري وابن عطية- من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك- غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنَّه يجوز"[(٤)].

ونظم صاحب الألفية في موافقتهم:

وعود خافضٍ لدى عطفٍ على * ضـــمير خفضٍ لازمًا قد جعلا

وليس عندي لازمًا إذ قد أتى * في النّظم والنّثر الصّحيح مثبتا[(٥)]

---

(١) الآية(٢٢) من سورة المؤمنون، وجزء من الآية (٨٠) من سورة غافر.

(٢) من الآية(١١) من سورة فصلت.

(٣) ينظر:العدة في إعراب العمدة١/٤٥٧،وشرح ابن عقيل٣/٢٤٠،والمقاصد الشافية٥/١٥٦.

(٤) البحر المحيط٣/٤٩٩.

(٥) الألفية ط التعاون ص٤٨.

ومن النثر الذي يشهد لهم قراءة حمزة الزيات بخفض (الأرحام) في قول الله-عز وجل-: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾[١]، ومن الشعر-وهو كثير- بيت الكتاب:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا * فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبِ[٢]

كما أنَّ صاحب الدر المصون ذكر لهذا الوجه في الآية الكريمة خاصة ما يحسنه؛ وهو أنَّ «ذكرى» في تقدير حرف مصدري وهو «أنْ» وفعل، ولو صرح بـــ «أن» لحسن معها حذف حرف الجر، فهو أحسن من «مررت بك وزيد» إذ التقدير: لأن تنذر به وبأن تذكر"[٣]. بناء على هذا لا يتجه تضعيف العكبري لهذا الوجه الإعرابي، ويكون تقدير جر (ذكرى) عطفا على الضمير المجرور (به) وجها صحيحا لا ضعف فيه وفاقا للمذهب الكوفي وهو المذهب الراجح في هذه المسألة.

* أمَّا الوجه الإعرابي الذي انفرد أبو البقاء بذكره، وجعله أول الأوجه الجائزة في (ذكرى)، وكأنه يراه أقوى الأوجه في النص القرآنيّ، وهو أنه منصوب على الحال- فهو سهو منه -على حد تعبير السمين الحلبي-؛ لأنَّ فيه مخالفة القاعدة النحوية؛ إذ إن الواو لا تقترن بالحال إلا إذا كان جملة وذلك في مواضع معينة تناقلتها كتب النحو، ليس هذا منها[٤].

❁❁❁❁❁

---

(١) من الآية(١) من سورة النساء. وتنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ص٢٢٦، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني١/٩٣، والعنوان في القراءات السبع لأبي طاهر السرقسطي ص ٨٣.

(٢) من (البسيط)، وهو من أبيات الكتاب التي لم يعلم لها قائل، ينظر: الكتاب٢/٣٨٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي٢/١٩١، واللمع في العربية لابن جني ص٩٧، وشرح الأشموني٢/٣٩٥.

- **موضع الشاهد: "فما بك والأيام"؛ حيث عطف "الأيام" على الكاف في "بك" المجرورة بحرف الجر دون إعادة الخافض.**

(٣) ينظر: الدر المصون٥/٢٤٤.

(٤) الدر المصون٥/٢٤٤.

* المسألة الثامنة- في باب تقديم الحال على صاحبها ضعف أبو البقاء إعراب (كافة) حالا من (الناس) في قول ربنا-عز وجل-: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[١]، قال: "(إلا كافة) هو حال من المفعول في «أرسلناك» والهاء زائدة للمبالغة. و(للناس) متعلق به. أي: (وما أرسلناك إلا كافة للناس عن الكفر والمعاصي). وقيل: هو حال من (النَّاس)، إلا أنَّه ضعيف عند الأكثرين؛ لأنَّ صاحب الحال مجرور. ويضعف هنا من وجه آخر؛ وذاك أنَّ اللام على هذا تكون بمعنى (إلى)؛ إذ المعنى أرسلناك إلى الناس، ويجوز أن يكون التقدير: من أجل الناس"[٢].

فقد نقل أبو البقاء في (كافة) وجهين من الإعراب:

أحدهما- وهو الراجح عنده- أنَّه حال من كاف «أرسلناك» والمعنى: إلا جامعا للناس في الإبلاغ. والهاء فيه للمبالغة كما في علامة وفهامة ونحوهما. وهو قول الزجاج، بناه على أنه اسم فاعل من كف يكف[٣]. وضعفه أبو حيَّان بأنَّ اللغة لا تساعده على ذلك؛ لأنَّ (كفَّ) ليس بمحفوظ أن معناه (جمع)" [٤].

الثاني- أنَّه حال من «للناس» أي: للناس كافة، وهو توجيه ابن عطيَّة الذي لم يذكر غيره، قال: "وكَافَّةً نصب على الحال، وقدمها للاهتمام"[٥]. ونظيره قول الشاعر:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ * فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ[٦]

---

(١) من الآية(٢٨) من سورة سبأ.

(٢) التبيان في إعراب القرآن٢/١٠٦٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه٤/٢٥٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط٨/٥٤٩.

(٥) المحرر الوجيز٤/٤٢٠.

(٦) من (الطويل)، قائله: طليحة بن خويلد الأسدي، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٣٨، وشرح ابن الناظم ص٢٣٦، وحاشية الصبان٢/٢٦٤، وهو في المقاصد النحوية لبدر الدين العيني٣/١١٢٣.

أراد: فلن يذهبوا بقتل حبال فرغاً. فقدم الحال على صاحبها المجرور.

وهذا الوجه الذي ذكره ابن عطية في الآية الكريمة ضعفه أبو البقاء لأمرين: أولهما- أن صاحب الحال مجرور، وزاد أبو البقاء هذا الأمر بيانا في كتابه اللباب، إذ يقول فيه مضعفا هذا المذهب: "ولا يجوز تقديم حال المجرور عليه؛ لأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل، فصار كالشيء الواحد، فتقديمها على الجار يفصل بين الفعل والحرف، ولأنَّ حرف الجر لا تصرف له وهو العامل في صاحب الحال وليس له معنى يعمل به فامتنع قولك (مررت قائما بزيد) ... وقال بعض النحويين يجوز تقديمها عليه واحتج بقوله -تعالى-: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾، وبقول الشاعر:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ * فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

أي: بقتل حبال فزعا أي هدرا. والجواب: أما (كافة) فحال من الكاف لا من الناس والهاء فيها للمبالغة، والتقدير: (ما أرسلناك إلا كافة للناس)، وأما (فرغا) فحال من الفاعل، أي: (فلن يذهبوا ذوي فرغ)"[(١)].

أما الأمر الثاني الذي ضعف به أبو البقاء هذا الوجه فهو أنَّه يتعين عليه أن ينوب حرف جر عن غيره؛ لأنَّ اللام على هذا تكون بمعنى (إلى)؛ إذ المعنى (أرسلناك إلى الناس)، وهذا ممتنع عند جمهور البصريين.

وللتعقيب على تضعيف أبي لبقاء لهذا الوجه أقول إنَّ كلا الأمرين اللذين ركن إليهما في تضعيف هذا الوجه مدخول ولا يسلم له، أما تقديم الحال على صاحبها المجرور فذلك أمر مختلف فيه، وقد أجازه بعض النحويين، ووافقهم العلامة ابن مالك، واحتج له. قال في شرح الكافية موافقا أحد القائلين به: "وبقوله في ذلك أقول وآخذ؛ لأنَّ المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٢/١.

حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به"[١]. وشواهده كثيرة شعرا ونظما، منها غير ما سبق قول الشاعر:

مَشْغُوفَةً بِكِ قد شُغِفْتُ وإنما * حُمَّ الفراقُ فما إلَيْكِ سَبيلُ[٢]

وقول آخر:

غافلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلمَرْ * ءِ فَيُدْعَى، ولاتَ حِينَ نِداءِ[٣]

أي، (شغفت بك مشغوفة)، و (تعرض المنية للمرء غافلا).

وهو ما صححه أبو حيان، فقال –بعد أن أنشد هذين البيتين–: "وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل، فتقديمها عليه دون العامل أجوز"[٤].

وأما بالنسبة لوضع حرف الجر اللام موضع (إلى) فيمكن دفعه بأن هذا مذهب للكوفيين، يجوزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وهو مذهب له أدلته وشواهده التي تصححه، ولكن الأقوى في الرد عليه أن الفعل (أرسل) مما يتعدى باللام وعلى، فمن الأول قول الله–ﷻ–: ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِيٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٞ ﴾[٥]، ومن الثاني قوله –ﷻ–: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ ﴾[٦]. تعدى في الأولى بـــ(إلى)، وفي الثانية بـــ(اللام).

وعلى ذلك فلا وجه لتضعيف هذا الوجه الإعرابي كما ذكر أبو البقاء، فهو وجه صحيح موافق للاستعمال العربي الفصيح، وإن ضعفه كثير من النحويين.

---

(١) شرح الكافية الشافية٧٤٤/٢. وينظر: شرح التسهيل له٣٣٨/٢.

(٢) من (الكامل)، استشهد به بعض النحويين ولم يعزه أحدهم إلى قائل، ورد في: شرح التسهيل لابن مالك٣٣٩/٢، والتذييل والتكميل٧٣/٩، والمقاصد الشافية٤٥٣/٣.

(٣) من (الخفيف)، بلا نسبة في مصادره، ورد في: شرح التسهيل٣٣٨/٢، وشرح ابن الناظم ص٢٣٦، وشرح الأشموني١٦/٢، وتمهيد القواعد١٢٢٦/٣، والمعجم المفصل في شواهد العربية٦٣/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط٥٤٩/٨، ٥٥٠.

(٥) من الآية(٢٧) من سورة الشعراء.

(٦) من الآية (٧٩) من سورة النساء.

* ومما سبق يتضح أن أبا حيان والسمين الحلبي كثيرا ما يتعقبان أبا البقاء العكبري في تضعيفه بعض الأوجه الإعرابيَّة، ويوجهونها توجيها صحيحا من لغة العرب، وربما نجد –على نقيض ذلك– أبا البقاء يجوز وجها إعرابيا فيضعفانه بالحجة– من ذلك –على سبيل المثال–:

*في باب تعدي الفعل لمفعولين، أحدهما بنزع الخافض، جوز أبو البقاء أن يحمل على هذا الباب نصب (سبعَ) في قول الله–ﷻ–:﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ ﴾[١]، قال: "سبعَ منصوب على البدل من الضمير. وقيل التقدير: فسوى منهن سبع سموات، كقوله:﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾[٢]، فيكون مفعولا به، وقيل: (سوَّى) بمعنى: (صيَّر)، فيكون مفعولا ثانيا"[٣]. فحاصل ما ذكر أبو البقاء من أوجه إعرابية في نصب (سبعَ سماوات) ثلاثة:

الأول– أنَّه بدل من الضمير في (سواهنَّ) العائد على (السماء)، وهذا الوجه صححه أبو حيان في تفسيره البحر المحيط، ومثل له بقولهم: (أخوك مررت به زيد)[٤]، ووصفه السمين الحلبي بأنه أحسن الأوجه فيها[٥].

الثاني– أنه مفعول به للفعل (سوَّى) على تقدير نزع الخافض، والأصل: (فسوى منهن سبع سماوات) فلما حذف الخافض انتصب الاسم على المفعول، وهو توجيه أبي جعفر النحاس؛ حيث قال في كتابه إعراب القرآن[٦]: "يجوز عندي أن

---

(١) من الآية(٢٩) من سورة البقرة.
(٢) من الآية(١٥٥) من سورة الأعراف.
(٣) التبيان في إعراب القرآن١/٤٥.
(٤) ينظر: البحر المحيط١/٢١٨.
(٥) ينظر: الدر المصون١/٢٤٤.
(٦) ٤١/١.

يكون فسوّى منهن كما قال-ﷻ-: "﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾، وهذا الوجه أجازه أبو البقاء وجها ثانيا في نصب(سبعَ)، ونسبه له السمين الحلبي.

الثالث- أنَّ «سوَّى» بمعنى: (صيَّر) فيتعدى لاثنين، وعليه يكون «سبع» مفعولا ثانيا له.

وضعَّف أبو حيان-وتبعه السمين الحلبي-الوجهين الثاني والثالث، فضعف الوجه الثالث بأنَّ جعل «سوى» مثل صير لم يثبت في اللغة، وإنما يتعدى في اللغة لمفعول واحد كما في قول الله-ﷻ-: ﴿ نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ [١] . أما الوجه الثاني الذي ذكره أبو البقاء، وهو للنحاس، فقد ضعَّفه -كذلك- أبو حيان، ووصفه بأنه "ليس بجيد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى"[٢]، ووجهُ ضعفه في اللفظ أنَّ (سوَّى) ليس من باب (اختار)، فيجوز حذف حرف الجر منه في فصيح الكلام. وهذا باب مشهور في النحو نصَّ عليه سيبويه في الكتاب في باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول[٣]. وذكره ابن السراج في الأصول، قال: "واعلم أنَّ من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه، فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا ﴾ [٤]، .. ومن ذلك قول الشاعر:

أستغفرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحصيهُ * رَبَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعَملُ[٥]"[٦].

---

(١)من الآية(٤)من سورة القيامة.وينظر: البحر المحيط١/٢١٩،٢١٨، والدر المصون١/٢٤٤.
(٢)ينظر: البحر المحيط١/٢١٨.
(٣) الكتاب١/٣٨.
(٤) من الآية(١٥٥) من سورة الأعراف.
(٥) من (البسيط)، وهو من أبيات سيبويه الخمسين مجهولة القائل، ينظر: الكتاب١/٢٧.
والشاهد في قوله: "أستغفر الله ذنبا"، أصله (من ذنب)، فلما حذف الجار تعدى الفعل إلى الاسم فنصبه.
(٦) الأصول في النحو١/١٧٨. وينظر: المقتضب للمبرد٢/٢٣١، واللباب في علل البناء والإعراب١/٢٦٩، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ١/٣٢٧.

كما أنّ حذف حرف الجرّ من هذه الأفعال ليس كثيرا في كلام العرب، حتى يقاس عليه، وإنما تكلمت به بعض العرب، فلا يتعدى هذه الأفعال المسموعة، وهو ما أكَّد عليه السيرافي في قوله: "ليس كلّ ما كان متعدّيا بحرف جرّ جاز حذفه إلا ما كان مسموعا من العرب سماعا"(١).

-وأما وجه ضعفه من حيث المعنى فلأنه يدل على أن السموات كثيرة، فسوى منهن سبعا؛ وهذا مستفاد من دلالة (مِن) على التبعيض في أصل معناها الوضعي، والأمر ليس كذلك، إذ المعلوم أنَّ السموات سبع.

وبهذا يتضح أن أقوى الأوجه الإعرابية التي ينبغي أن يحمل عليها(سبعَ) هو الوجه الأول، على أنَّه بدل من الضمير المتصل في:(فسواهن) والعائد على السماء؛ حملًا على المعنى، أمَّا الوجهان الآخران اللذان نقلهما أبو البقاء مجوزا إياهما في الآية الكريمة فلا يخلو كل منهما من ضعف ينبغي أن ينزه عنه النص القرآني.

* ومن ذلك تضعيف السمين الحلبي إعراب أبي البقاء(كفارا) حالًا من الكاف والميم في قول الله -تعالى-: ﴿لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا﴾(٢)، فهذا الوجه نقله عنه السمين الحلبي وضعفه بأنَّ الحال يستغنى عنها غالبا، وهذا لا بد منه(٣). ويمكن الرد على السمين الحلبي بأنَّه لا يتعين الاستغناء عن الحال في كل موضع، حيث جاءت الحال مع كونها فضلة لازمة لا يستغنى عنها لتعلق الفائدة عليها وارتباط المعنى بها، بما لا يحتاج الاستدلال عليه.

ونخلص من هذا المبحث أنَّ تضعيف بعض الأوجه الإعرابيَّة في النص القرآني قد يكون -أحيانًا-أمرا نسبيا بين المعربين، تحكمه المذاهب والاتجاهات النحويّة، وربما يغيب عن المعرب بعض الأمور المعتبرة في اللغة، فيضعف الوجه الإعرابيَّ وله توجيه صحيح يمكن أن يُحمَل عليه.

---

(١) شرح كتاب سيبويه١/٢٧٨.
(٢) من الآية(١٠٩)، من سورة البقرة. وينظر إعراب أبي البقاء في كتابه التبيان١/١٠٤.
(٣) ينظر: الدر المصون٢/٦٧.

المبحث الرابع- المعايير النحوية التي اعتمد عليها معربو القرآن في تضعيف الوجه الإعرابي.

من خلال دراسة بعض الأعاريب التي ضعفها بعض المعربين، وذكرت بعضها في المبحث السابق، يتضح أنَّ تضعيف أكثر المعربين بعض الأوجه الإعرابية يرجع إلى عدة أمور، فالمعرب قد يضعف الوجه الإعرابي في النص القرآني؛ لأنَّه يخالف مذهبه النحوي، أو تمنعه الصناعة النحوية، أو لأنَّه يخالف القياس والسماع، أو لأن المعنى الذي يؤدي إليه هذا الوجه الإعرابي غير مقصود أو بعيد، وربما يضعفه لعدم وجود نظيره في اللغة، وقد يعتمد في تضعيف الوجه الإعرابي على السبر والتقسيم وهو أحد الأصول النحوية، أو يتمسك بظاهر اللفظ المذكور في النص القرآني، فلا يجوز تأويله على معنى آخر طالما صح هذا اللفظ في المعنى، وفي هذا المبحث بيان لهذه الأمور بنصوص من كلام المعربين في مصنفاتهم.

أولًا- المذهب النحوي:

لا شك أنَّ للمذهب النحوي للمعرب أثرًا بالغًا في الترجيح والتضعيف، وقد ذكرتُ في المبحث السابق بعض الوجوه الإعرابية التي ضعفها أبو البقاء؛ لأنَّها تخالف المذهب البصري الذي تبنَّاه، وكثيرا ما يوافقه.

ومنها غير ما سبق:

* في إعراب قول الله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[(١)] ضعف أبو البقاء القول بأن(أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبره على أنه بمعنى (الذين)، وجملة (تقتلون) صلته، قال: " وهذا ضعيف أيضا؛ لأنَّ مذهب البصريين أنَّ (أولاء) هذا لا يكون بمنزلة الذين، وأجازه الكوفيون"[(٢)]، وهذا المذهب منسوب لأحمد بن يحيى

---

(١) من الآية (٨٥)، من سورة البقرة.

(٢) التبيان ٨٦/١. وينظر: تمهيد القواعد ٦٧٧/٢.

ثعلب من الكوفيين –كما ذكرت كتب النحو–[١]، ووافقهم الزجاج في هذه الآية الكريمة[٢]. واستدل هؤلاء على مذهبهم بعدة شواهد. منها –غير هذه الآية السابقة– قول الله–تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾[٣]، وقول ابن مُفَرِّغ:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمَارَةٌ * أَمِنْتِ، وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[٤]

قدروه: "الذي تحملين"، وقال الزمخشري بعد أن أنشده شاهدا للمذهب الكوفي: "وهذا شاذ عند البصريين"[٥]. واعتذر البصريون بأن أسماء الإشارة في هذه المواضع باقية على أصلها دفعًا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل[٦]. ورد أبو البقاء في كتابه اللباب الاستشهاد بهذا البيت بثلاثة أوجه[٧]:

أحدها– أنَّ (طليقا) خبر (هذا)، و(تحملين) حال من الضمير في طليق، والعائد محذوف أي: تحملينه، والثاني– هو خبر بعد خبر، والثالث– أن يكون حالا والعامل فيه معنى الإشارة.

أما الآية الكريمة فأجاب عنها بأنَّ (تقتلون) حال[٨]، وهذا الوجه الإعرابي الذي يتفق والمذهبَ البصريَّ هو المذهب المختار عند جمهور المعربين، قال أبو حيان: "فالمختار أن أنتم مبتدأ، وهؤلاء خبر، وتقتلون حال. وقد قالت العرب: ها

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/١١١، والمفصل ص١٩٠، وشرحه لابن يعيش٢/٤٣٠.

(٢) قال في كتابه معاني القرآن وإعرابه١/١٦٧: "(هَؤُلَاءِ) في معنى الذين، وتَقْتُلُونَ صلة لهُؤلاء كقولك: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم".

(٣) من الآية(١٧) من سورة طه.

(٤)من (الطويل)، وهو من شواهد: شرح السيرافي٣/١٨٥، وشرح ابن الناظم ص٦١، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص١٥٠، والمقاصد الشافية١/٤٦٢، ٥/٥١٩.

(٥) المفصل ص١٩٠.

(٦) ينظر: تعليق الفرائد٢/٢٠٤.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب٢/١٢١.

(٨) السابق.

أنت ذا قائما، وها أنا ذا قائما. وقالت أيضا: هذا أنا قائما، وها هو ذا قائما، وإنما أخبر عن الضمير باسم الإشارة في اللفظ، وكأنه قال: أنت الحاضر، وأنا الحاضر، وهو الحاضر. والمقصود من حيث المعنى الإخبار بالحال"(١).

ومما يرد به مذهب ثعلب ومن وافقه أنه لو كان تقديرُ "هؤلاء" (الَّذين) كما ذهبوا إليه، لكان "تقتلون" بلفظِ الغيبة؛ لأنّ "الَّذي" اسمٌ ظاهر موضوع للغيبة. ذكره السيرافي وابن يعيش(٢).

* كما ضعَّف أبو البقاء توجيه الكوفيين عند قول الله –تعالى–:﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾(٣) أنَّ (بلى) أصلها (بل) زيدت عليها الياء، وذكر أن الياء في (بلى) من نفس الحرف(٤).وهو يقصد بالياء الألف المقصور؛ لأنها تمال وترسم بصورة الياء.

ثانيًا– المعنى:

من الأمور التي يتعين على المعرب مراعاتها في إعراب النص القرآني– مراعاة المعنى الذي ينبئ عنه الوجه الإعرابي، وهو أول واجب على المعرب، فمن قواعد النحويين المشهور: (الإعراب فرع المعنى)، وينبغي أن يوجه النص القرآني إعرابيا إلى أقوى المعاني التي يحتملها، فالقرآن كتاب تشريع معجز بلفظه وبمعناه، يقول ابن القيم: "فكما أنَّ ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين– فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها، فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم. فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي"(٥).

---

(١) البحر المحيط١/٤٦٦.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/١١١، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٤٣١.

(٣) من الآية(٨١) من سورة البقرة.

(٤) التبيان١/٨٢.

(٥) تفسير القرآن الكريم لابن القيم ص٢٧٨، وينظر له –أيضًا–: بدائع الفوائد٣/٨٧٧.

وقد فطن المعربون إلى أهمية مراعاة المعنى، فوجهوا النصَّ القرآنيَّ إلى أقوى توجيهاته في المعنى، يقول المنتجب الهمذاني في كتابه الفريد: "ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد المعنى"(١). وهو ما طبقه عمليا في كثير من الأوجه الإعرابية التي ضعفها أو ردها لفساد المعنى، من ذلك قوله في قراءة من جرَّ (رسوله) في قول الله –تعالى–:﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾(٢): "وقرئ: بالجر على القسم، وقيل: على الجوار، وليس بشيء لأجل العاطف، ولا يجوز أن يكون معطوفًا على {الْمُشْرِكِينَ} لأجل فساد المعنى، ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد المعنى"(٣). وهذه القراءة حكاها الزمخشري في تفسيره، ونسبها أبو حيان والسمين الحلبي إلى الحَسَن البصريّ(٤).

وقال في موضع آخر، عند أوائل سورة الجنِّ في (أنَّا) مفتوح الهمزة: "فإن قلت: ما منعك أن تعطفه على معمول {أُوحِيَ} كما زعم بعضهم، وهو (أنه) في قوله: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ﴾(٥) ؟ قلت: منعني فساد المعنى"(٦)

وحُكيَ أن أعرابيًّا سمع قارئًا يقرأ بالجر، فقال: إن كان الله بريئًا من رسوله فأنا منه بريء، فحمل إلى عمر – ﷺ–، فحكى الأعرابي قراءته، وعندها أمر عمر–ﷺ– بتعليم العربية.

---

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد١/٣١٢. و٢/٤٤١.
(٢) من الآية(٣) من سورة التوبة.
(٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد٣/٢٣٦.
(٤) ينظر: الكشاف٢/٢٤٥، والبحر المحيط٥/٣٦٧، والدر المصون٦/٨.
(٥) من الآية (١) من سورة الجن.
(٦) الكتاب الفريد٦/٢٣٨.

وكذلك ضعف أبو البقاء كثيرا من الأوجه الإعرابية التي يفسد عليها المعنى، ومنها–غير ما سبق–:

* ضعف أن يكون (عنده) حالًا من الضمير في (يشفع) في قول الله –ﷻ–: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [(١)]؛ لأنَّ المعنى يشفع إليه. ثم نقل أن الحال أقوى؛ لأنه إذا لم يشفع من هو عنده، وهو قريب منه فشفاعة غيره أبعد[(٢)]. ويفهم منه أنَّه اعتمد على المعنى في الحكم على الوجه الإعرابي بالضعف أو القوة. وذكر له أبو البقاء وجها آخر، وهو أن يكون ظرفًا لـــ(ليشفع)، فهو متعلق به. أما في الوجه الأول فهو متعلق بمحذوف، تقديره (يشفع مستقرا عنده).

* كذلك في قوله–سبحانه–: ﴿ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ ﴾[(٣)] ضعف أن تكون (من) زائدة على قول سيبويه، وعلى قول الأخفش؛ لأن المعنى يصير له فيها كل الثمرات، وليس الأمر على هذا. ثم التمس له وجها على مذهب الأخفش خاصة؛ لأنَّه يجوز زيادة(من) في الواجب، وهو أن يراد به هاهنا الكثرة لا الاستيعاب[(٤)]. والوجه عند أبي البقاء في إعرابه أن يكون (مِنْ) متعلقا بمحذوف هو المبتدأ، وشبه الجملة المتقدم خبره، قال: "في الكلام حذف، والتقدير: "له فيها رزق من كل، أو ثمرات من كل أنواع الثمرات"[(٥)].

ثالثًا– الصناعة النحويَّة:

الصناعة أو التركيب الأسلوبي الذي تكلمت به العرب في المفردات والأساليب واستنبطه منه النحويون وأودعوه قواعدهم، وهو أمر مهم ينبغي على

---

(١) من الآية(٢٥٥) من سورة البقرة.

(٢) ينظر: التبيان ١/٢٠٤.

(٣) من الآية(٢٦٦) من سورة البقرة.

(٤) ينظر: التبيان ١/٢١٧.

(٥) السابق.

معربي القرآن الكريم التنبه له، وقد جعل ابن هشام مراعاة المعنى مع إهمال الصناعة جهة ثانية من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها(١)، ولا شكَّ أنَّ إهمال الصناعة يؤدي إلى خلل في العبارة، وكيف يصح استقامة المعنى من دون مراعاة سنن العرب ونهجهم الذي توصل إليه النحويون وأودعوه قواعدهم؟.

وقد كانت الصناعة من أهم المعايير التي اعتمد عليها معربو القرآن الكريم في تضعيفهم لبعض الأوجه الإعرابيَّة، من ذلك عند أبي البقاء: في قول الله – سبحانه–: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾(٢) فقد ذكر ثلاثة أوجه إعرابية في إعراب: "ممن ترضون"، أحدها– أنه في موضع رفع صفة لرجل وامرأتين، تقديره: مرضيون. وهو الراجح عنده؛ حيث بدأ به ولم يضعفه، والثاني– أنه صفة لـــ(شهيدين)، والثالث– أنه بدل من «رجالكم» بتكرير العامل، والتقدير: «واستشهدوا شهيدين ممن ترضون»(٣). ومن بين هذه الأوجه الثلاثة ضعف أبو البقاء الوجه الثاني– أنه صفة لـــ(شهيدين)، ووجهه بأن الصناعة النحوية تأباه؛ إذ يترتب عليه الفصل بين الموصوف(شهيدين) وصفته (ممن ترضون) بأجنبي. وفيه قال: "وهو ضعيف للفصل الواقع بينهما".

ولم يضعف أبو البقاء الوجه الثالث، وهو البدل، وكان ينبغي أن يضعفه بما ضعف به وجه الصفة؛ لأنَّه لا يفصل بين البدل والمبدل منه كما أنَّه لا يفصل بين الموصوف وصفته.

---

(١) مغني اللبيب ص٦٩٨.
(٢) من الآية(٢٨٢) من سورة البقرة.
(٣) التبيان ١/٢٢٨.

أمَّا الوجه الذي بدأ به أبو البقاء فقد ضعفه-كذلك-أبو حيَّان؛ للمعنى، حيث ذكر أنَّ الوصف يشعر باختصاصه بالموصوف، فيكون قد انتفى هذا الوصف عن (شهيدين) [١]. وبهذا تكون الأوجه الثلاثة التي ذكرها أبو البقاء كلها ضعيفة لا يوجه إليها النص القرآني.

واختار أبو حيان أنه متعلق بـــ(واستشهدوا)، فقال في البحر: "والذي يظهر أنه متعلق بقوله: واستشهدوا، أي: واستشهدوا ممن ترضون من الشهداء، ليكون قيدا في الجميع، ولذلك جاء متأخرا بعد ذكر الجميع"[٢]. ولعل هذا الوجه هو أقوى الوجوه المذكورة في هذا النص القرآني من الناحية اللغوية؛ إذ لا يتطرق إليه ما يضعفه، وهو الأولى بأن يحمل عليه النص القرآني.

* في قول الله -تعالى-: ﴿ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ﴾[٣] ضعف أبو البقاء أن يتعلق(في أنفسكم) بـــ «تبصرون»، وقال-معلِّلًا-: "لأنَّ الاستفهام والفاء يمنعان من ذلك"[٤].

فاعتمد هنا على الصناعة النحوية؛ إذ يمتنع في الصناعة أن يتقدم ما في حيز الاستفهام عليه، نصَّ على ذلك أكثر النحويين، من ذلك قول ابن جني:" وإذا خرج ما يتعلق به حرف الجر من حيز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به"[٥].

---

(١) ينظر: البحر المحيط٢/٧٣٠.
(٢) السابق.
(٣) من الآية (٢١) من سورة الذاريات.
(٤) التبيان٢/١١٨٠. وينظر: تفسير النسفي=مدارك التنزيل وحقائق التأويل٣/٣٧٤.
(٥) الخصائص١/٣٥٣، وينظر: البديع في علم العربية ١/٩٢، والتصريح بمضمون التوضيح١/١٩٠.

والوجه في إعراب الآية الكريمة أن يكون (في أنفسكم) خبرًا لمبتدأ محذوف يفسره المذكور، والتقدير: "وفي الأرض آيات للموقنين، وفي أنفسكم آيات"(١)، فذكرُ المبتدأ في الآية السابقة أغنى عن إعادته في هذه الآية الكريمة، وهذا الوجه ذكره العكبري أول الأوجه في الآية الكريمة.

وربَّما اجتمع في تضعيف الوجه الإعرابي جانب المعنى والصناعة معًا، وهذا واردٌ في إعراب النص القرآني، ومن ذلك: ضعَّف ابن هشام الأنصاري قول ابن السيد في قول الله- تعالى-:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٢) إنَّ: (مَنْ) فاعل بالمصدر- بأن المعنى حينئذ (ولله على الناس أن يحج المستطيع)، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، ثمَّ قال: "وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة؛ لأنَّ الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حتى قيل إنَّه ضرورة"(٣).

رابعًا- مراعاة اللفظ، وعدم العدول عنه إلى المعنى ما وُجِد له معنى صحيحٌ:

* فإنَّ حمل النص القرآني على ظاهر اللفظ إذا صح معناه أولى عند المعربين من حمله على معنى آخر يغاير اللفظ المذكور، من ذلك تضعيف أبي البقاء الرأي القائل بالعطف على المعنى في قوله-ﷻ-: ﴿ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ ﴾ (٤)، وجعل توجيهه على ظاهر اللفظ أولى من حمله على المعنى؛ فقال: "(وأصابه): الجملة حال من أحد، و «قد» مرادة، تقديره: وقد أصابه. وقيل: وضع الماضي موضع المضارع، وقيل: حمل في العطف على المعنى؛ لأنَّ المعنى: أيود أحدكم أن لو كانت له جنة فأصابها، وهو ضعيف؛ إذ لا حاجة إلى تغيير اللفظ مع صحة

---

(١) ينظر: التبيان٢/١١٨٠. وتفسير النسفي٣/٣٧٤، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد٦/ ١١، والدر المصون١٠/٤٦.
(٢) من الآية (٩٧) من سورة آل عمران.
(٣) مغني اللبيب ص٦٩٤.
(٤) من الآية(٢٦٦)، من سورة البقرة.

معناه"[١]. وهذا الوجه الأخير الذي ذكره أبو البقاء فيه تأويل المضارع بالماضي؛ ليصح عطف الماضي عليه، عكس الوجه الذي قبله، ويبدو أنَّ الزمخشري نحا إلى هذا الوجه؛ حيث قال في تفسيره: "يقال: وددت أن يكون كذا ووددت لو كان كذا، فحمل العطف على المعنى"[٢]. وسبب تضعيف أبي البقاء لهذا الوجه أنّه يؤدي إلى تغيير اللفظ مع صحة معناه.

والحق أنَّ العطف على المعنى غير مقيس عند أكثر النحويين مع وروده في كلام العرب، نصَّ على ذلك السمين الحلبي، قال: "أمَّا العطف على المعنى فهو وإن كان موجودا في لسانهم كقول شاعرهم:

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيمَةٌ * بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلاَ بِحَقَلَّدِ[٣]

وقو الآخر:

أَجِدَّكَ لَسْنَ تَرَى بِثُعَيْلِبَاتٍ * وَلاَ بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولاَ

وَلاَ مُتَدَارِكٍ وَاللَّيْلُ طَفْلٌ * بِبَعْضِ نَوَاشِغِ الوَادِي حُمُولاَ[٤]

فإن معنى الأول: (ليس بمكثر)؛ ولذلك عطف عليه «ولا بحقلد» ومعنى الثاني: أجدك لست براء، ولذلك عطف عليه «ولا متدارك» ، إلا أنهم نصوا على عدم اقتياسه"[٥].

---

(١) التبيان ٢١٨/١.

(٢) الكشاف ٣١٤/١. وينظر: الدر المصون ٥٥٦/٢.

(٣) من (الطويل)، من قصيدة لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان في ديوانه ص٤٠، وهو من شواهد: التذييل والتكميل ٣١٧/٤، ومغني اللبيب ص٦٨٠، وتمهيد القواعد ١٢٤٧/٣.

(٤) من (الوافر)، للمرار بن سعيد الفقعسي كما في اللسان(ط ف ل)، و(ن ش غ)، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ١٧١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٨١.

(٥) الدر المصون ٥٥٦/٢.

وذكر ابن عصفور البيت الثاني الذي استشهد به السمين الحلبي، وعدَّه من أقبح الضرورات؛ لمَّا كان المعنى الذي حمل عليه لا يخرج إلى اللفظ(١).

وبهذا يضعف هذا الوجه الإعرابي في النص القرآني المذكور؛ لما كان الحمل على المعنى غير مقيس عند الجمهور، كما أن العدول عن مدلول اللفظ لا يصح إلا لضرورة، فالأولى ألا يوجَّه إليه النص القرآني.

* ومن أمثلته –أيضًا–ما ذكره أبو حيَّان في قول الله –تعالى–: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾(٢)، فقد ذكر في (به) الأولى توجيهين من الإعراب:

أحدها– أنَّ الباء ظرفيَّة، والضمير عائد على (بلد ميت) أي" "فأنزلنا فيه الماء" وهو أقرب مذكور، ويحسن عوده إليه، فلا يجعل لأبعد مذكور، والثاني– أنَّ الباء سببيَّة، والضمير عائد على (السحاب)، ووجه آخر وهو أنه عائد على المصدر المفهوم من (سقناه) فالتقدير: بالسوق، وهذا الوجه ضعَّفه أبو حيَّان؛ لأنَّه عدل إلى المعنى مع وجود اللفظ الذي يصح أن يُحمل عليه، قال: " والثالث ضعيف لأنَّه عائد على غير مذكور مع وجود المذكور وصلاحيته للعود عليه"(٣).

وهذا كثير عند معربي القرآن الكريم، لكنه ليس عندهم بضربة لازب، فربما يخالف المعربون هذا المعيار في التضعيف ويعدلون عنه إلى المعنى إذا خالف أقيستهم وتعارض مع قواعدهم، من ذلك ما ذكره المنتجب الهمذاني في توجيه فتح (أنَّا) في جميع مواضعه في بداية سورة الجنَّ، قال: "ووجه من فتح الجميع، أنَّه عطف على محل الجار والمجرور في {آمَنَّا بِهِ} كأنه قيل: صدقناه وصدقنا أنه

---

(١) ضرائر الشعر ص٢٨٢.
(٢) من الآية(٥٧) من سورة الأعراف.
(٣) البحر المحيط٥/٧٨.

تعالى جَدُّ ربنا، وكذلك البواقي. فإن قلت: لم عدلت عن اللفظ إلى المعنى؟ قلت: لقبح العطف على المضمر المخفوض بغير إعادة الخافض"[١].

فقد استقبح توجيهه إلى الجر عطفا على الضمير المجرور في (آمنا به) إلى النصب بالحمل على المعنى؛ لأن العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار يخالف القاعدة –وفاقا للمذهب البصريّ–.

خامسًا– السماع والقياس:

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو التي اعتمد عليها النحويون في تقعيد قواعدهم، وهو يشمل القرآن الكريم والحديث الشريف –على خلاف يسير بين أهل اللغة في حجيته–، وما صح من كلام العرب شعرا ونثرا، ووضعوا لصحة الاستشهاد به قيودا زمانية ومكانية. وأما القياس فهو من الأصول النحوية المعتبرة عندهم، ويقصد به حمل غير المعلوم على المعلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما، لأمر جامع بينهما. وعرفه الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٢].

وهما من الأدلة المهمة التي اعتمد عليها المعربون في تضعيف الوجه الإعرابي في بعض النصوص القرآنية، وقد اجتمعا في توجيه العكبري السابق تضعيفه توجيه الكوفيين في قول الله–ﷻ–: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ﴾ [٣] بأنّ(أنْ) بمعنى(ما) النافية، واللام بمعنى(إلَّا)؛ فقد علل له بأن استعمال(ما) بمعنى (إلَّا) غير مقيس، كما أنه مفقود في السماع الصحيح؛ إذ لم تتفوه به العرب. قال:

---

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد٦/٢٣٨..

(٢) فيما ينقله عنه ابن الخباز في توجيه اللمع ص٤٥، والسيوطي في الاقتراح في أصول النحو١/١٧٥.

(٣) من الآية(١٤٣) من سورة البقرة.

"وقال الكوفيون: (إنْ) بمعنى (ما)، واللام بمعنى(إلَّا)، وهو ضعيف جدا من جهة أنَّ وقوع اللام بمعنى(إلَّا) لا يشهد له سماع ولا قياس"(١).

ويكثر في كتب الأعاريب العبارات التي تدل على تضعيف الوجه الإعرابي لمخالفته السماع المشهور عن العرب أو القياس المتَّبع، نحو: "والسماع حجة عليه"، و"وجاء السماع بخلافه"، و"ولا يؤيده السماع"...وهكذا.

سادسًا- عدم النظير:

وهو من أوجه التعليل عند النحويين، إلّا أنَّه لا يصار إليه إلا عند عدم الدليل، فإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، وهذه العلة أثبتها ابن جني في كتابه الخصائص، وذكر أنه منهج صاحب الكتاب(٢). وحمل عليه لفظ (عِزويت)، لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان يُعتل له بالنظير فيمنع من أن يكون "فِعويلا" لما لم يوجد له نظير، ويُحمَل على "فِعليت"؛ لوجود النظير وهو عفريت ونفريت(٣).

ومن اعتباره في تضعيف الوجه الإعرابي في النص القرآني- تضعيف أبي البقاء توجيه الفراء في(ويكأنَّ) في قول الله-ﷻ-: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾(٤) على أنَّ الكاف موصولة بـــ(وي)؛ ومعنى (ويك) اعلم، أي: "اعلم أن الله يبسط"، وضعفه لوجهين، أولهما- عدم النظير، مع كونه غير سائغ في كل موضع، وثانيهما- أن معنى الخطاب هنا بعيد(٥). ورجح مذهب البصريين أنَّ «وي» منفصلة عن الكاف، والكاف متصلة بـــ(أنَّ) ومعنى: (وي) تعجب، وكأن القوم

---

(١) التبيان في إعراب القرآن١/١٢٤.

(٢) الخصائص١/١٩٨. وهو يقصد بذلك قول سيبويه: ""ويكون (فِعِلا) في الاسم نحو إبل. وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره". الكتاب٤/٢٤٤.

(٣) ينظر: الخصائص١/١٩٨.

(٤) من الآية(٨٢) من سورة القصص.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن٢/١٠٢٧.

نبهوا فانتبهوا، فقالوا: وي كأن الأمر كذا وكذا؛ ولذلك فتحت الهمزة من «أن»؛ لمَّا اتصلت بها الكاف[١].

*وقال ابن أبي الربيع في إعراب قول الله -ﷻ-: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٢]: "ومن قال: إنّ "أأنذرتهم" في موضع المبتدأ و"سَوَاءٌ" خبر فقد قال ما لا نظير له"[٣]، فاعتمد على عدم النظير لتضعيف هذا الوجه في الآية العليَّة، ورجح أنَّ (سواء) مبتدأ و"عَلَيهم" من صلته، و(أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) في موضع خبره، ولم يحتج هنا إلى رابط؛ لأن الجملة نفس المبتدأ.

إلَّا أن الزمخشري أجاز هذا الإعراب الذي ضعفه؛ لعدم النظير، وجعله من باب الحمل على المعنى، واستدل له بنظائر من كلام العرب، قال: "فإن قلت: الفعل أبدًا خبر لا مخبر عنه، فكيف صحّ الإخبار عنه في هذا الكلام؟ قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بيناً، من ذلك قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، معناه لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن، وإن كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل"[٤].

سابعًا- السبر والتقسيم:

وهو في الأصل دليل شرعي ركن إليه بعض الفقهاء لاستنباط بعض الأحكام الفقهية من الكتاب والسنة، جاء في أضواء البيان: "اعلم أن هذا الدليل الذي هو السبر والتقسيم تكرر وروده في القرآن العظيم"[٥]، ومن أمثلته في القرآن قول الله

---

(١) السابق.

(٢) من الآية(٦) من سورة البقرة.

(٣) تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع ص٣٣١.

(٤) الكشاف ٤٧/١.

(٥) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي٤٩٣/٣.

-تعالى-:﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾"[١]، فكأنه -تعالى- يقول: لا يخلو الأمر من واحدة من ثلاث حالات بالتقسيم الصحيح، الأولى: أن يكونوا خلقوا من غير شيء أي: بدون خالق أصلا، الثانية: أن يكونوا خلقوا أنفسهم، الثالثة: أن يكون خلقهم خالق غير أنفسهم، ولا شك أن القسمين الأولين باطلان، وبطلانهما ضروري كما ترى، فلا حاجة إلى إقامة الدليل عليه لوضوحه، والثالث هو الحق الذي لا شك فيه، أنه هو -جلَّ وعلا- خالقهم المستحق منهم أن يعبدوه وحده[٢].

فهو مسلك من مسالك العلة عند الأصوليين. وعنهم أخذه بعض النحويين، فصار أصلًا من الأصول النحوية التي اعتمد عليها بعض النحويين في الاستدلال، وقد عرَّفه السيوطي بقوله: "أن يذكر-أي: النحوي- جميع الوجوه المحتملة، ثم يسبرها-أي: يختبرها- فيبقي ما يصلح، وينفي ما عداه بطريقه"[٣]. ومعناه كلام السيوطيّ: أن النحوي ينظر في جميع الوجوه التي يحتملها الحكم النحوي، ويختبرها جميعًا، فما كان منها صالحًا في القاعدة النحوية المعتبرة أبقاه، وما كان فاسدا نفاه. واستخدم هذا المسلك ابن جني في بعض مؤلفاته، فقال في الخصائص في وزن (مروان): " لا يخلو من أن يكون (فعلان) أو (مفعالا) أو (فعوالا). فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه. فيفسد كونه مفعالا أو فعوالا أنهما مثالان لم يجيئا"[٤].

والسبر والتقسيم من الأدلة التي اعتمد عليها بعض المعربين في تضعيف بعض الأوجه الإعرابيَّة، فاستند إليه أبو البقاء في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) ليدلل على أن الياءين أصلان في نحو:(حيي وعيي) قال : "قد جاء من الأفعال ما عينه ولامه ياءان نحو: حيي وعيي. لا خلاف في ذلك وهذا علم بالسبر

---

(١) الآية(٣٥) من سورة الواقعة.
(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن٣/٤٩٤.
(٣) الاقتراح في أصول النحو ص٢٨٣.
(٤) الخصائص٣/٧٠.

والتقسيم، فأمَّا السبر فإنا سبرنا جميع أبنية الفعل فلم نجد فيها ما عينه ولامه واو بل وجدنا عكس ذلك وهو ما عينه واو ولامه ياء نحو: (طويت) و(شويت) ولو كان حيي منه لقلت حويت ووجدنا ما عينه ولامه واوان ولو كانت حييت منه لقلت حويت أيضا كما قالوا قويت من القوة فثبت بهذا أن الياءين أصلان"(١).

كما استعمله في كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين) –المنسوب إليه– في موضعين؛ استدل به أولا على اسميَّة (كيف) واستدل به ثانيًا على فعلية (نعم وبئس)(٢). قال في (كيف):" دليل السّبْرِ والتَّقسيم أوجَبَ كونها اسمًا، وذلك أن يقال: لا تخلو (كيف) من أن تكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، فكونها حرفًا باطلُ؛ لأنها تفيد مع الاسمِ الواحدِ فائدةً تامة كقولك: (كيفَ زيدُ). والحرفُ لا تنعقد به مع الاسم جملة مفيدة... وكونها فعلاً باطلُ أيضًا لوجهين: أحدُهما– أنها لا تدلُّ على حدثٍ وزمان ولا على الزَّمان وحدَه. والثاني– أنَّ الفعلَ يليها بلا فَصل كقولك: كيفَ صنَعتَ، ولا يكون ذلك في الأفعالِ إلاّ أن يكونَ في الفعلِ الأولِ ضميرُ. كقولك: "أقبلَ يسرعُ" أي: أقبلَ زيدُ أو رَجُلُ، وإذا بَطَلَ القسمان ثَبت كونها اسمًا؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وإذا بطلت الفُروعُ حُكِمَ بالأصلِ"(٣).

فهذا يدل على أن النحويين اعتمدوا على هذا المسلك في ردِّ بعض التوجيهات والأقوال النحوية أو تضعيفها، ومن أمثلة ذلك في تضعيف الوجه الإعرابي في النص القرآني موقف أبي البقاء في كتابه التبيان، فقد وافق البصريين في أنَّ أصل (هلم) في قول الله –تعالى–: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ﴾(٤): (ها الممِ) الأمر من لمَّ يلمُّ، أي: اقصد، فأدغمت الميم في الميم، وتحركت اللام،

(١) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٤١٧.
(٢) السابق ص٢٧٥.
(٣)التبيين عن مذاهب النحويين ص١٣١.
(٤) من الآية(١٥٠) من سورة الأنعام.

فاستغنى عن همزة الوصل، فبقي (لُمّ)، ثم حذفت ألف «ها» التي هي للتنبيه؛ لأنَّ اللام في (لمّ) في تقدير الساكنة؛ إذ كانت حركتها عارضة، ولحق حرف التنبيه مثال الأمر، وهو مذهب الخليل وسيبويه(١).

وضعف أبو البقاء مذهب الفراء الذي يقول إنَّ أصلها (هل أمّ)، فألقيت حركة الهمزة على اللام، وحذفت، قال فيه: "وهذا بعيد؛ لأن لفظه أمر"، واعتمد في هذا على السبر والتقسيم؛ حيث قال: "و«هل» إن كانت استفهاما فلا معنى لدخوله على الأمر، وإن كانت بمعنى (قدْ)، فلا تدخل على الأمر، وإن كانت «هل» اسما للزجر، فتلك مبنية على الفتح، ثم لا معنى لها هاهنا"(٢). وقد رُدَّ مذهب كلا الفريقين بما يطول، وهذه المسألة من المسائل التي لا فائدة من ذكرها ولا جدوى من دراستها، وإنما أشرت إليها للتنبيه على أن السبر والتقسيم من الأدلة التي اعتمد عليها بعض المعربين في تضعيف التوجيه النحوي في النص القرآني.

(١) قال سيبويه: "وزعم-يعني الخليل-أنها(لمَّ) ألحقتها هاء التنبيه في اللغتين" الكتاب٣/٥٢٩، وينظر: الدر المصون٥/٢١٣.

(٢) التبيان١/٥٤٧، وينظر مذهب الفراء في كتابه معاني القرآن١/٢٠٣.

المبحث الخامس

الاقتصار على الوجه الضعيف في توجيه النص القرآني، وما يترتب عليه.

اتضح جليًا مما سبق أنَّه عند تعدد الأوجه الإعرابية في النص القرآني فإنه لا يوجه إلى الوجه الضعيف ما وجد له وجه قوي في اللغة يصح أن يُحمَل عليه، لكن –أحيانًا– قد لا يجد المعرِبُ مندوحةً عن تخريج النص المعرَب على وجه ضعيف في اللغة؛ حيث لا يستبين له وجهٌ قويٌ يمكن أن يحمله عليه، فحينئذٍ لا حرج على المعرب، وقد نبَّه على هذا ابن هشام في كتابه المغني؛ قال: "وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه"(١).

وهذا لا بأس به في الكلام المعهود، أمَّا في النص القرآني فالأمر مختلفٌ، فقد سبق أن النص القرآني له قدسيته فلا يجوز فيه ما يجوز في غيره من الكلام أو الأشعار من الضرورة والتوسع، وإنما يجب أن يوجه إلى وجهٍ قويٍّ في العربيَّة.

لكن قد نجد أحيانا بعض معربي القرآن الكريم يقتصرون على وجه واحد في توجيه النص القرآني، وربما يحكمون عليه بالضعف، ولا يذكرون له توجيهًا آخر يقوى من الناحية اللغوية يمكن أن توجه إليه القراءة المتواترة، وهذا مشكل؛ إذ يترتب عليه تضعيف القراءة الواردة بالسند الصحيح عن النبي –صلى الله عليه وسلَّم–، وقد وقع في هذا بعض المعربين للقرآن الكريم؛ حيث يذكرون توجيهًا إعرابيًا واحدا للنص القرآني ثمَّ يضعفونه، ما يوحي بأنه تضعيف للقراءة القرآنيَّة المتواترة، وللوقوف على هذه القضية سأكتفي بذكر مثالين:

* **المثال الأول**– في قول الله –ﷻ–: ﴿ **وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا** ﴾(٢) ذكر أبو البقاء قراءة (تحسبن) بتاء الخطاب، ووجهها على حذف المضاف، وضعفه، ولم يذكر وجها قويا تحمل عليه القراءة، قال: "ويقرأ:

---

(١) مغني اللبيب ص٧٢١.

(٢) من الآية (١٨٠) من سورة آل عمران.

«تحسبن» بالتاء على الخطاب، والتقدير: ولا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون فحذف المضاف، وهو ضعيف؛ لأنَّ فيه إضمارَ البخل، قبل ذكر ما يدل عليه"(١). فرأى العكبري أن هذا الوجه حذف المضاف يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، وهو ممتنع من ناحية الصناعة.

* وفي المسألة تفصيل:

أولا- القراءات الواردة في اللفظة القرآنية: اختلفت القرأة في قراءة (يحسبن) في هذه الآية الكريمة، فقرأه حمزة الزيات(تحسبن) بتاء الخطاب، والمخاطب هو النبي-ﷺ-، وقرأه باقي السبعة بالياء على الغيبة، وفاعله (الذين يبخلون) (٢).

ثانيا- موقف بعض المعربين من قراءة حمزة: ضعف أبو البقاء قراءة حمزة (تحسبن) بالتاء؛ لما يلزم على توجيه هذه القراءة من الإضمار قبل الذكر، حيث أضمر(البخل) ولم يجر له ذكر في الآية ، وهذا ممتنع. ومع تضعيف أبي البقاء لهذا الوجه- لم يذكر لنا وجها صحيحا يصح أن تُحمَل عليه قراءة التاء، وكأنه يضعف القراءة المتواترة عن حمزة-رحمه الله-.

وهذه القراءة مرجوحة عند الزجاج، يدل عليه قوله: "وقد يجوز (ولا تَحسبن الذين يبخلون) على معنى ولا تحسبن بُخل الذين يبخلون، ولكن حذف (البخل) من ههنا فيه قبح"(٣).

وحكم أبو جعفر النحاس على القراءة بأنَّها بعيدة جدا؛ حيث قال: "فأمَّا قراءة حمزة "ولا تحسبنّ الذين يبخلون" فبعيدة جدا، وجوازها أن يكون التقدير: "ولا

---

(١) التبيان ١/٣١٥.

(٢) تنظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد ص٢٢٠، ومعاني القراءات للأزهري ١/٢٨٢، وجامع البيان في القراءات السبع ٣/٩٩٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٩٣.

تحسبنّ الذين يبخلون" مثل: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[١] "[٢]، وهو-مع استبعاده هذه القراءة- يوجهها من الناحية اللغوية على حذف المضاف، كما هو الحال في الآية الكريمة التي نظَّر بها.

ثالثا- خلاصة ما ذكره المعربون من أوجه في هذه القراءة: وجهان:

أحدهما- أنَّ فاعل(تحسبن) مضمر دلَّ عليه (الذين يبخلون) وإلى هذا ذهب شيخ المفسرين (الطبري) [٣]، وجعله نظير قول الشاعر:

إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ * وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلى خِلافِ[٤]

وهذ الحذف وصفه أبو حيَّان بأنَّه عزيز جدا[٥]، والحق أنه ليس عزيزا، بل هو منهج قرآني، وأسلوب سائغ في الكلام العربي الفصيح نظما ونثرا؛ حيث أضمروا ما لم يجر له ذكر أصلا في الكلام لوضوح المعنى، نحو قول الله -ﷻ-: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾[٦] ، التاء تعود على الشمس، وكذلك: ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾[٧] الهاء ضمير الوادي، ومنه قول حاتم الطائي:

أَمَاوِيَّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى * إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ[٨]

يعني النفس. فكل من (الشمس، والوادي، والنفس) أُضمِر ولم يجرِ له ذكر.

---

(١) من الآية (٨٢) من سورة يوسف.

(٢) إعراب القرآن للنحاس١/١٩١.

(٣) ينظر: جامع البيان٧/٤٣١،

(٤) من (الوافر)، وهو بيت يتيم، مع شهرته وكثرة مراجعه لا يعرف له قائل ولا ثان، من شواهد جامع البيان للطبري٧/٤٣١، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني٢/٢٧٨، والخصائص٣/٥١، وشرح التسهيل لابن مالك١/١٥٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط٣/٤٥١.

(٦) من الآية (٣٢) من سورة ص.

(٧) الآية (٤) من سورة العاديات.

(٨) من (الطويل)، في ديوانه ص٥٠، وهو من شواهد: العقد الفريد١/٢٤٤، وأمالي الزجاجي ص٢٩، وفقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي ص٢٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك١/١٥٧.

وإذا جاز في الكلام الفصيح إضمار ما لم يجر له ذكر؛ لوضوح المعنى- فإنَّ إضمار ما دُلَّ عليه أجوز. حتى قال الأنباري-بعد أن ذكر بعض شواهده-: "وهذا كثير في كلامهم"(١)، وقال غيره: "وَذَلِكَ مُسْتَعْمل فصيح فَاش فِي الْعَرَبيَّة"(٢)، وحملوا عليه هذه الآية الكريمة.

والتوجيه الثاني- أنه على حذف المضاف، والتقدير: "ولا تحسبن بخل الباخلين خيرًا لهم"، مثل قول الله -تعالى-:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾(٣)وهو التوجيه الذي ذكره أبو البقاء. وعليه أكثر المعربين، وهو أولى التوجيهين عند أبي حيان(٤).

وكلا التوجيهين صحيح في اللغة مقيس في القاعدة، أما ما ذكره أبو البقاء من أنه ضعيف لما فيه من إضمار قبل الذكر، فليس من هذا الباب.

بل إنَّ قراءة حمزة التي دل كلام العكبري على ضعفها هي أولى القراءتين عند الطبري وغيره؛ فقد نقل أبو زرعة مثل هذا عن ثعلب كما نقل علة ترجيحها على قراءة الجمهور من ناحية الصِّناعة، قال: "قَالَ أَحْمد بن يحيى الْوَجْه عندنَا بِالتَّاءِ؛ ليَكُون للمحسبة اسْم وَخبر فَيكون {الَّذين} نصبا باسم المحسبة و {هُوَ خيرا لَهُم} خَبرا. وَالْمعْنَى: لَا تحسبن بخل الباخلين خيرا لَهُم، فَأَقَامَ الباخلين مقَام بخلهم، وَإِذا قَرَأت بِالْيَاءِ لم تأت للمحسبة باسم فَلذَلِك اخترنا التَّاء"(٥).

* المثال الثاني- في قول الله -عز وعلا-: ﴿ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾(٦) قرأه نافع في رواية إسماعيل وقالون عنه، وكذلك أبو جعفر المدني من العشرة-

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري١/١١٤.
(٢) ينظر: الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ص٦١١.
(٣) من الآية (٨٢) من سورة يوسف.
(٤) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية٢/١١٨٩، والكشاف١/٤٤٦، والبحر المحيط٣/٤٥١.
(٥) حجة القراءات ص١٨٣. وينظر: جامع البيان للطبري٧/٤٣١.
(٦) من الآية (١٥٤) من سورة النساء.

بتسكين العين مع تشديد الدال[١]، وهذه القراءة ضعفها أكثر المعربين؛ لما يترتب عليها من الجمع بين الساكنين وهو ممتنع في اللغة، قال أبو البقاء: "(لا تعدوا) : يقرأ بتخفيف الدال وإسكان العين، يقال عدا يعدو، إذا تجاوز الحد، ويقرأ بتشديد الدال وسكون العين، وأصله تعتدوا، فقلب التاء دالا، وأدغم، وهي قراءة ضعيفة؛ لأنه جمع بين ساكنين، وليس الثاني حرف مد" [٢].

وهذا وفاقا للمذهب البصري الذي يمنع التقاء الساكنين على خلاف حدِّهما، والحد الذي اغتفروا فيه التقاء الساكنين أن يكون أولهما حرف مدٍّ، وأن يكون الساكن الثاني مدغما فيه، وأن يكونا في كلمة واحدة، نحو: (خاصَّة، والضَّالِّين)، قال الزمخشري: " وحدهما أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغما، في نحو: دابَّة..." [٣].

وهذه القاعدة التي أصَّل لها البصريون محل نظر، فقد صح التقاء الساكنين على غير حدهما المذكور في كثير من القراءات القرآنية، تجاوزت العشرات، ولا يتسع المقام لسردها، لكنِّي أحيل على كلام الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة؛ فقد أفاض في الحديث عن هذه المسألة في كتابه الجليل (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، وجمع كثيرا من مواضعها، ثمّ تعجَّب من إجماع النحويين على إنكاره، قائلًا: "ومثار العجب: كيف يجمع النحويون على أصل، ثم تأتي القراءات المتواترة مخالفة لهذا الأصل، ثم يعرض النحويون عنها، فلا يشيرون إليها، ولا يهتمون بأمرها.لو كانت المخالفة في قراءة أو قراءتين أو ثلاث أو في عشر لاحتملنا الكلفة، فكيف وقد جاوزت القراءات المخالفة المتواترة العشرات، وقاربت المئات"[٤].

---

(١) تنظر القراءة في: التيسير في القراءات السبع ص٣٣٢، والمبسوط في القراءات العشر ص١٨٣.

(٢) التبيان١/٤٠٣.

(٣) المفصل ص٤٩٣، وينظر: شرحه لابن يعيش٥/٢٨٦.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم٤/٣٧،٣٨.

* ومن هذه القراءات قراءة قالون عن نافع المدني: ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ ﴾[١] بتسكين الهاء مع تشديد الدال، وهذا الوجه نقله عن قالون أبو عمرو الداني وغيرُه[٢]. وقد ضعفها كثير من أهل اللغة، لما فيها من الجمع بين الساكنين على غير حدهما، بل تجاوز بعضهم وحكم عليها بالشذوذ، كالزجاج الذي قال في معانيه: "وهذه القراءة مَرْوِيَة إلا أن اللفظ بها ممتنع، فلست أدري كيف قرئ بها وهي شاذَّة. وقد حكى سيبويه أن مثلها قد يتكلم به"[٣].

* وكذلك قرأ أبو جعفر المدني وأبو عمرو، ونافع في رواية قالون عنه، وعاصم برواية حماد ويحيى عن أبي بكر:﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٤] ساكنة العين مشددة الميم[٥]. وانتقد أكثر المعربين هذه القراءة؛ لمخالفتها مذهب البصريين، فقال الزجاج: " ولا أحسب أصحابَ الحديث ضَبَطُوا هذَا، ولا هذه القراءَةَ عند البصريين النحويين جائزة البتَّة؛ لأنَّ فيها الجمعَ بينَ ساكنين من غير حرف مَد ولين"[٦]. وقال مكي بن أبي طالب: "فَأَما إسكان الْعين مَعَ الْإِدْغَام فمحال لَا يجوز وَلَا يُمكن فِي النُّطْق"[٧]

(١) من الآية (٣٥) من سورة يونس.
(٢) تنظر القراءة في التيسير في القراءات السبع ص٢٧٨، والكنز في القراءات العشر لابن المبارك٢/٥٠٣، وغيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص٢٨٧.
(٣) معاني القرآن وإعرابه٣/١٩.
(٤) من الآية(٢٧١) من سورة البقرة.
(٥) تنظر القراءة في المبسوط في القراءات العشر ص١٥٣، والكنز في القراءات العشر٢/٤٣١.
(٦) معاني القرآن وإعرابه١/٣٥٤.
(٧) مشكل إعراب القرآن١/١٤١.

*أمَّا قراءة ﴿ لَا تَعْدُواْ ﴾ [١] التي ضعفها أبو البقاء، فلم يكن فيها بدعا من النحويين والمعربين في ذلك، فقد انتقد أكثرهم هذه القراءة بل جاوز بعضهم وخطأها، من هؤلاء النحاس الذي قال مخطئًا القارئ بها: "ولا يجوز إسكان العين ولا يوصل إلى الجمع بين ساكنين في هذا، والذي يقرأ بهذا إنما يروم الخطأ"[٢]. وعن ابن خالويه[٣]: وروى عن نافع إسكان العين وتشديد الدّال، وهو قبيح، لجمعه بين ساكنين ليس أحدهما بحرف مد ولين في كلمة واحدة. فالحجة له: أنه أسكن وهو يريد الحركة، وذلك من لغة (عبد القيس)؛ لأنهم يقولون: (اسل زيدا) فيدخلون ألف الوصل على متحرك، لأنهم يريدون فيه: الإسكان. فعلى ذلك أسكن نافع وهو ينوي الحركة"[٤].

= وكأنِّي بالنحويين يردون كل ما التقى فيه ساكنان من النصوص القرآنية – وإن تواترت– لما لاحظوه من تعذر نطق اللسان به، والواقع أنَّ هذا أمرٌ يعوزه التمرن والممارسة، ولا يبعد أن يكون اجتماع الساكنين في اللغة العربية هو لهجة قديمة لبعض العرب سرت منهم إلى القراءات القرآنية التي حوت كثيرا من لهجات العرب، والواقع اللغوي يشهد بأنَّ آثار هذه اللهجة لازالت موجودة عند بعض القبائل العربية في لهجاتها العاميَّة.

* **تعقيب:** في النهاية أقول: إنَّ تخطئة النحويين أو تضعيفهم لبعض القراءات القرآنية؛ لضعف توجيهها في القاعدة النحوية أو مخالفتها إياها أمر غير مرضي ولا ينبغي قبوله، فالقراءات القرآنية ثابتة بالتواتر، وهي متصلة السند إلى النبي –

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب ص٤٩٣، وينظر: شرحه لابن يعيش٥/٢٨٦.
(٢) إعراب القرآن١/٢٤٧.
(٣) ص١٢٨.
(٤) إعراب القرآن للنحاس١/٢٤٧.

صلى الله عليه– وإنَّ عالمًا يُخطئ قراءة وردت بالسند الصحيح عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أو يضعفها غير مصيب، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب.

*والواجب إذا ذُكِر وجهٌ ضعيف يترتب عليه تضعيف القراءة القرآنيَّة المتواترة أن يوجد لها وجه قوي آخر أولى، كما هو الحال في المثال الأول الذي ضعفه أبو البقاء وذكر له أبو حيان وغيره وجوها أخرى قوية في اللغة حريَّة بأن يوجه إليها النص القرآني.

وإمَّا أن يكون النص القرآني محمولا على وجه ضعيف لا غير؛ لعدم وجود وجه قوي يحمل عليه، كما هو الحال في المثال الثاني الذي ذكرته والذي لم يجد فيه المعربون إلا وجها ضعيفا في اللغة، والأولى حينئذٍ أن يقوى هذا الوجه لورود النص القرآني موافقا له، وهو الحجة، ولا يجوز أن يُخطأ نصٌّ قرآني ثبت بالتواتر أو يضعف لمخالفته القاعدة النحوية، ولا ينبغي أن تكون القراءة القرآنية تابعة للقاعدة النحوية، بل القاعدة النحوية هي التي تستنبط من النص القرآني بجميع قراءاته المتواترة. والله –تعالى– أعلم .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبكرمه وفضله تُغفَر الزلَّات، والصلاة والسَّلام على مسك الختام وبدر التّمام، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيِّبين الأطهار. وبعد،،

فقد وصل البحث إلى نهاية مطافه ومشارف ذراه، بعد جولة في أعاريب القرآن الكريم، يتأمل بعض النصوص القرآنية التي تعددت أوجهها الإعرابية، وينعم النظر في الأوجه الضعيفة فيها؛ وقد امتن الله علي–وهو الكريم الذي لا تعد ولا تُحصى أنعمه– بالتوصل إلى نتائج على قدر من الأهمية، أجملها في النقاط الآتية:

أولًا– المفاضلة بين الأوجه الإعرابيَّة عند تعددها منهج نحوي سيبوي، درج عليه أكثر النحويين، وسرى من مؤلفاتهم النحويَّة إلى كتب أعاريب القرآن الكريم، فأكثر المفسرين ومعربي القرآن الكريم هم من علماء النحو المبرزين.

ثانيًا– يتوجب على المعرب أن يخرج النص القرآني على أقوى وجوهه المحتملة في العربية ويتحاشى قدر استطاعته تخريجه على وجه ضعيف فيه مندوحة عنه بما هو أقوى منه، فلا ينبغي أن يطلق العنان، ويحمل النص القرآني على وجه يتضارب مع ما اشتهر في اللغة.

ثالثًا– توصل البحث إلى أهم الأسباب التي دعت المعربين إلى ذكر الأوجه الضعيفة في إعراب النص القرآني في كتب الأعاريب، ومن أهمها: التنبيه على ضعفه، والتدليل على قوة غيره، وانتقاد القائل به والرد عليه؛ لشهرته في العربيَّة.

رابعًا– قد يعمد علماء الإعراب من أهل المعاني إلى توجيه النص القرآني إلى الوجه الضعيف في اللغة، مع إمكان حمله على وجه قوي؛ لما قد يبدو لهم من قوة الوجه الضعيف من جانب المعنى، وبدا هذا جليًّا عند الزمخشري في كتابه الكشاف.

خامسًا- برهنت هذه الدراسة على أنَّ الحكم على الوجه الإعرابي في النص القرآني بالقوة أو الضعف قد يكون -أحيانا-أمرًا نسبيا، يختلف من معرب لآخر؛ كلٌ حسب مذهبه النحوي، أو وفق ما أداه إليه اجتهاده.

سادسًا- ردَّ البحث تضعيف بعض المعربين بعض الأوجه في النصوص القرآنيَّة؛ حيث وُجد لها وجها قويا في العربية يجوز أن تحمل عليه، من ذلك:

- تضعيف بعض المعربين القول بزيادة اللام في قول الله-ﷻ-: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[1]، مع كونها عندهم ناصبة بنفسها للفعل المضارع، محتجين بأنَّ الزائد لا يعمل، وبأنَّ «أنْ» وما في حيزها بتأويل مصدر، والخبر في باب «كان» هو الاسم في المعنى فيلزم أن يكون المصدر الذي هو معنى من المعاني صادقا على اسمها وهو محال.

وقد ردَّه البحث بأنَّ عمل الحرف الزائد كثير مشهور في اللغة، كما أنَّ اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر.

-تضعيف توجيه (مَن) في قول الله-ﷻ-: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾[2]، إلى أنَّها موصول اسمي، ومعتمدهم (المعنى)؛ فإن (الذي) تفيد المعرفة فهي تتناول أقواما بأعيانهم في حين أنَّ المعنى المراد في الآية الكريمة على الإيهام لا التعيين- كما فهمه-، فناسبها توجيه (من) إلى معنى النكرة الموصوفة. وردَّ البحث تضعيف هذا الوجه بأن ما جاء في أسباب النزول يرد ما احتج به، فإنَّ الآية نزلت في جماعة بعينهم، وبهذا فلا وجه لتضعيف هذا التوجيه.

- تضعيف أبي البقاء توجيه الكوفيين الجرِّ في(ذكرى) بأنه معطوف على الضمير المخفوض في (به) في قول الله-ﷻ-﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ

---

(١) من الآية(١٧٩) من سورة آل عمران.

(٢) من الآية(٨) من سورة البقرة. ومن الآية (١٠) من سورة العنكبوت.

مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[١]، وفاقا للمذهب البصري القائل بامتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار؛ لأنَّه يشبه العطف على بعض الكلمة. وذكر البحث أنَّ هذا التوجيه رأيٌّ معتبر له وجاهته، وله أنصاره من النحويين؛ لكثرة السماع الصحيح الذي يؤيده.

-تضعيف السمين الحلبي إعراب أبي البقاء(كفارا) حالًا من الكاف والميم في قول الله -تعالى-: ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾[٢]، معللا له بأنَّ الحال يستغنى عنها غالبا، وهذا لا بد منه. وردَّ البحث تضعيف السمين الحلبي لهذا الوجه بأنَّه لا يتعين الاستغناء عن الحال في كل موضع، حيث جاءت الحال مع كونها فضلة لازمة لا يستغنى عنها لتعلق الفائدة عليها وارتباط المعنى بها، وهذا كثير مشهور بما لا يحتاج الاستدلال عليه.

سابعًا- أيَّد البحث تضعيف بعض الأوجه الإعرابية الواردة عن بعض المعربين في بعض النصوص القرآنية، من ذلك:

- تضعيف قول الكوفيين بأنَّ اللام التي مع "إن" الخفيفة بمعني "إلا" و(إنْ) نافية، في قول الله-ﷻ-﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾[٣]، واحتجَّ من ضعَّف هذا القول بأنَّ وقوع اللام بمعنى(إلَّا) لا يشهد له سماع ولا قياس. والذي ظهر من خلال البحث أنَّ مجيء (إنْ) بمعنى (ما) إذا كان بعدها (إلَّا) سائغ جيد، ولا يمتنع وضع (ما) مكانها، نحو: "إن زيد إلا قائم" فهو بمعنى: "ما زيد إلا قائم"، ويكون هذا كلاما جيدا، ونظائره كثيرة في القرآن الكريم، منها قول الله -ﷻ-﴿ إِنِ

---

(١) الآية(٢) من سورة الأعراف.

(٢) من الآية(١٠٩)، من سورة البقرة. وينظر إعراب أبي البقاء في كتابه التبيان ١/١٠٤.

(٣) من الآية(١٤٣) من سورة البقرة.

﴿ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ ﴾ (١)، وقوله -سبحانه-: ﴿ إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ (٢). أمَّا مجيء (اللام) بمعنى (إلَّا) على النحو الذي ذكره الكوفيون فهو مفقود في كلام العرب المحتج به، ولا يشهد به قياس صحيح -كما هو مذهب أكثر النحويين-، وهو مما يضعف تأويل الكوفيين في هذه الآية العليَّة ونظائرها.

-انتصر البحث للمذهب القائل بجواز إضمار الفاعل إذا دُلَّ عليه، وتوجيه بعض النصوص القرآنيَّة عليه، وردَّ على أبي حيَّان الذي ضعَّفه ووصفه بأنَّه عزيز جدا، وأكد البحث أنه ليس بعزيز، بل هو منهج قرآني، وأسلوب سائغ في الكلام العربي الفصيح نظما ونثرا، حيث أضمروا ما لم يجر له ذكر أصلا في الكلام لوضوح المعنى، وإذا جاز في الكلام الفصيح إضمار ما لم يجر له ذكر؛ لوضوح المعنى- فإنَّ إضمار ما دُلَّ عليه أجوز.

ثامنًا- أبان البحث أنه عند تعذر توجيه النص القرآني إلى وجه قوي، وتعين الوجه الضعيف فيه، فإنَّ القاعدة النَّحوية هي التي تحتاج حينئذٍ إلى إعادة نظر؛ لمخالفتها القراءة المتواترة، والتي تعد -بلا خلاف- المصدر الأول للتقعيد.

وختاما أقول: إنَّ أسرار القرآن الكريم وعجائبه لا تتناهى، فكلام الله -ﷻ- يبقى المعجز بلفظه وبمعناه، فوق كل اعتبار، فهو أكبر من أن تحتويه قاعدة، أو يحيطه علم أو ينفذ إلى صميمه عقل بشر. فهو الكلام المعجز الذي لا يحصيه العد ولا يخلف على كثرة الرد. فسبحان من هذا كلامه.

---

(١) من الآيات(٥٧) من سورة الأنعام، و(٤٠) و(٦٧) من سورة يوسف.
(٢) من الآيات(٢٠) من سورة الملك.

*** أمَّا عن توصيات البحث:**

فإنَّه يوصي بضرورة وضع مادة تدرس في قسم اللغويات تتناول جانبا من الأوجه الإعرابيَّة للنصوص القرآنيَّة على تعددها؛ لما يؤمله في هذه الدراسة من أثر يسهم في صقل موهبة دارس العربيَّة وتوسيع مداركه اللغوية، بعيدًا عن النحو التقعيدي الجامد الذي يفتقر إلى الجانب التطبيقي. فيستطيع الطالب أن يدرس هذه الأوجه الإعرابية دراسة موازنة تمكنه من معرفة أسباب الخلاف النحوي فيها؛ وصولا إلى الترجيح بينها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، هو حسبي ونعم الوكيل.

ثبت المراجع والمصادر

أولا- القرآن الكريم

ثانيا- الكتب المطبوعة :

١. الأصول في النحو، ابن السراج، تح/ عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
٢. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، ط: دار الفكر، لبنان، ١٤١٥هـ.
٣. الأعلام، الزركلي الدمشقي، ط: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ م.
٤. الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، تح/ د. محمود فجال، ط: دار القلم، دمشق، ١٩٨٩ م.
٥. الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر الغرناطي، المعروف بابن البَاذِش، ط: دار الصحابة للتراث.
٦. ألفية ابن مالك، ط: دار التعاون
٧. أمالي ابن الحاجب، تح/ د. فخر صالح سليمان قدارة، ط: دار عمار-الأردن، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩ م.
٨. أمالي ابن الشجري، تح/ محمود محمد الطناحي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ -١٩٩١م.
٩. أمالي الزجاجي، تح/ عبد السلام هارون، ط: دار الجيل – بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، الأنباري، ط: المكتبة العصرية،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تح/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط: دار الفكر.
١٢. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، تح/ د. حسن شاذلي فرهود، ط: ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
١٣. البحر المحيط، أبو حيان ، تح/ صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر-١٤٢٠ هـ.

١٤. بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية ، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
١٥. البديع في علم العربية، ابن الأثير، تح/ د. فتحي أحمد علي الدين، ط: جامعة أم القرى، ١٤٢٠ هـ.
١٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
١٧. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزَّبيدي، تح/ مجموعة من المحققين، ط: دار الهداية.
١٨. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تح/ علي محمد البجاوي، ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٩. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح/ د. عبد الرحمن العثيمين، ط. دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢٠. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تح/ د. عباس مصطفى الصالحي، ط: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
٢١. التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي، ط: دار صادر، بيروت، ١٤١٧ هـ.
٢٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح/ د. حسن هنداوي، ط: دار القلم – دمشق، و دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
٢٣. التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي الغرناطي، تح/ د. عبد الله الخالدي، ط. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ١٤١٦ هـ.
٢٤. التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، ط: دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٢٥. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، تح/ د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط: ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
٢٦. تفسير القرآن الكريم (ابن القيم)، تح/ مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، ط: دار ومكتبة الهلال – بيروت، ١٤١٠ هـ.
٢٧. تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، ابن أبي الربيع القرشي، تح/ علي بن سلطان الحكمي، ط: الجامعة الإسلامية بالدينة المنورة.

٢٨. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تح/ محيي الدين ديب مستو، ط. دار الكلم الطيب، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تح/ أ. د. علي محمد فاخر وآخربن، ط: دار السلام، مصر، ١٤٢٨ هـ.
٣٠. توجيه اللمع، ابن الخباز، تح/أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط. دار السلام، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣١. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني الأندلسي، تح/ د. خلف حمود سالم الشغدلي، ط: دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل - المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
٣٢. جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ط: جامعة الشارقة - الإمارات، ١٤٢٨ هـ .
٣٣. جامع البيان، الطبري، تح/ أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٤. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تح/ أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط: دار الكتب المصرية - القاهرة،١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
٣٥. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج النهرواني، تح/ عبد الكريم سامي الجندي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٣٦. الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد، تح/ د. فخر الدين قباوة، ط: ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٣٧. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد بن أبي الخطاب القرشي، تح/ علي محمد البجادي، ط: نهضة مصر.
٣٨. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط. دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
٣٩. حجة القراءات، أبو زرعة ابن زنجلة، تح/ سعيد الأفغاني، ط: دار الرسالة.
٤٠. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تح/ د. عبد العال سالم مكرم، ط: دار الشروق - بيروت، ١٤٠١ هـ.
٤١. الخصائص، ابن جني، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٤٢. ديوان الفرزدق، شرح وتقديم/ أ. علي فاعور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ه.
٤٣. ديوان حاتم الطائي، ط. دار صادر بيروت، ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.
٤٤. ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تح/ عبد القدوس أبو صالح، ط: مؤسسة الإيمان جدة، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ.
٤٥. ديوان زهير بن أبي سلمى، تح/ أ.علي فاعور، ط. دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٠٨ه- ١٩٨٨م.
٤٦. ديوان طرفة بن العبد، تح/ مهدي محمد ناصر الدين، ط: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
٤٧. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح/ رجب عثمان محمد، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٤٨. سر صناعة الإعراب، ابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٤٩. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح/ محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.
٥٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٥١. شرح أبيات سيبويه، السيرافي، تح/ د. محمد علي الريح هاشم، ط: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
٥٢. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح/ عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، ط: دار المأمون للتراث، بيروت.
٥٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،١٤١٩هـ-١٩٩٨مـ.
٥٤. شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تح/ عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٥. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٥٦. شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تح/غريد الشيخ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ
٥٧. شرح كتاب سيبويه، السيرافي ، تح/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨ م.
٥٨. شرح مفصل الزمخشري، ابن يعيش، تح/ د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٥٩. ضرائر الشِّعْر، ابن عصفور الإشبيلي، تح/ السيد إبراهيم محمد، ط: دار الأندلس، ١٩٨٠ م.
٦٠. العُدّة في إعراب العُمدَة، بن فرحون، تح/ مكتب الهدي، ط: دار الإمام البخاري – الدوحة، الأولى.
٦١. العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٤ هـ.
٦٢. العمدة، ابن رشيق القيرواني، تح/ محمد محيي الدين، ط. دار الجيل، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٦٣. العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل السرقسطي، تح/ د. زهير زاهد وآخرين، ط: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٦٤. عيون الأخبار، ابن قتيبة الدينوري، ط: دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤١٨ هـ.
٦٥. غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم، تح/ أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٦٦. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، تح/ إياد محمد الغوج، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
٦٧. فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تح/ عبد الرزاق المهدي، ط. إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.
٦٨. الفلك الدائر على المثل السائر، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، تح/ أحمد الحوفي، بدوي طبانة، ط: دار نهضة مصر، القاهرة.
٦٩. فوات الوفيات، محمد بن شاكر، تح/ إحسان عباس، ط: دار صادر – بيروت.

٧٠. كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، تح/ شوقي ضيف، ط: دار المعارف، ١٤٠٠هـ.
٧١. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تح/ محمد نظام الدين الفتيح، ط. دار الزمان، السعودية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٧٢. الكتاب، سيبويه، تح/ عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٧٣. الكشاف، الزمخشري، ط: دار الكتاب العربي – بيروت، - ١٤٠٧ هـ.
٧٤. الكنز اللغوي في اللَسَن العربي، ابن السكيت، تح/ أوغست هفنر، ط. مكتبة المتنبي – القاهرة.
٧٥. الكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، تح/ د. خالد المشهداني، ط: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٧٦. اللامات، الزجاجي، تح/ مازن المبارك، ط: دار الفكر – دمشق، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٧٧. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح/ د. عبد الإله النبهان، ط. دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٧٨. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، ط: دار صادر – بيروت، ١٤١٤ هـ.
٧٩. اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ ، تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٨٠. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تح/ فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية – الكويت.
٨١. المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوريّ، تح/ سبيع حمزة، ط: مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٨١ م.
٨٢. مجاز القرآن، أبو عبيدة، تح/ محمد فواد سزگين، ط: مكتبة الخانجى – القاهرة، ١٣٨١ هـ.
٨٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، بن جني، ط: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٨٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تح/عبد السلام عبد الشافي ، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢هـ.
٨٥. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ، تح/ د. حسن هنداوي، ط: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – ،١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
٨٦. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تح/ د. حاتم الضامن، ط: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ه.
٨٧. معانى القرآن للأخفش الأوسط، تح/د. هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ هـ.
٨٨. معاني القراءات للأزهري، ط. مركز البحوث- جامعة الملك سعود، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.
٨٩. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تح/ عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.
٩٠. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، تح/ محمد علي الصابوني، ط: جامعة أم القرى – ١٤٠٩ه.
٩١. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تح/ أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط: دار المصرية.
٩٢. المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
٩٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح/ د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط: دار الفكر – دمشق، ١٩٨٥م.
٩٤. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري جار الله، تح/ د. علي بو ملحم، ط: مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.
٩٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط: معهد البحوث العلمية ، - مكة ١٤٢٨ هـ– ٢٠٠٧م.
٩٦. المقاصد النحوية، بدر الدين العيني، تح/ أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين، ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠ م.
٩٧. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تح/ محمد عبد الخالق عظيمة، ط: عالم الكتب – بيروت.

٩٨. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، ط: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
٩٩. النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، علي بن فَضَّال المُجَاشِعِي، تح/ د. عبد الله عبد القادر الطويل، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
١٠٠. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب، جامعة الشارقة، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

****

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٤٥٧٣
٢-	Abstract	٤٥٧٤
٣-	مدخل	٤٥٧٥
٤-	التمهيد	٤٥٨٣
٥-	المبحث الأول: اغتراب الذات والمكان	٤٥٨٨
٦-	المبحث الثاني: العدو الخفي والموت المتربِّص	٤٥٩٤
٧-	المبحث الثالث: مآزق التسمية .. الوباء الأجنبي القادم من بعيد	٤٦٠٤
٨-	المبحث الرابع: تحديات سرد الوباء	٤٦٢٨
٩-	خاتمة	٤٦٥٢
١٠-	قائمة المصادر والمراجع	٤٦٥٧
١١-	فهرس الموضوعات	٤٦٦٥

تم بحمد الله